الأمم المتحدة S/PV.7332

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٣٣٢**

الأربعاء، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد مانغارال	(تشاد)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زاغاينوف
	الأرجنتين	السيد أويارثابال
	الأردن	السيد الحمود
	أستراليا	السيدة كينغ
	جمهورية كوريا	السيد أوه جون
	رواندا	السيد غاسانا
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد لي يونغ شينغ
	فرنسا	السيد ستيهيلان
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة مولفين
	نيجيريا	السيدة أوغو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

جدول الأعمال

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1468219 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

تقرير المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (S/2014/546)

تقرير المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (S/2014/556)

رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2014/826)

رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2014/827)

رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (S/2014/829)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

تقرير المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (S/2014/546)

تقرير المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (S/2014/556)

رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (S/2014/826)

رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2014/827)

رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (S/2014/829)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الاعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: القاضي تيودور ميرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ورئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين؛ والقاضي فاغن يونسن، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا؛ والسيد سيرج براميرتس، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ والسيد حسن بوبكر جالو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقتين S/2014/546 و S/2014/556، على التوالي اللتين تتضمنان تقرير المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وتقرير المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وأود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقتين S/2014/827 و S/2014/829، على التوالي اللتين تتضمنان رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ورسالة مؤرخة ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

كما أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/826، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الثاني/

نوفمبر ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

أعطي الكلمة الآن للقاضي ميرون.

القاضي ميرون (تكلم بالإنكليزية): من دواعي الشرف أن أكون حاضرا مرة أخرى في المجلس بصفتين – صفة رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وصفة رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وآمل أن تعمل ملاحظاتي اليوم على توضيح بعض النقاط الرئيسية الواردة في التقريرين الأخيرين اللذين جرى تقديمهما بالنيابة عن هاتين المؤسستين.

ولكن قبل أن أنتقل إلى هذه النقاط، أود أن أهنئ السفير شريف، ممثل تشاد، على تولي بلده رئاسة مجلس الأمن. كما أود أن أعرب مجددا عن تقديري لجهود الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، ولا سيما شيلي على قيادتها للفريق. ولا أزال أشعر ببالغ الامتنان للدعم الواسع النطاق الذي يوفره مكتب الشؤون القانونية والمستشار القانوني للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وللآلية.

سوف أتناول أولا إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. يسعدني أن أبلّغ بأن المحكمة تواصل إحراز تقدم في إنجاز محاكماتها وطعونها الأخيرة. والواقع أننا أصدرنا بالفعل حكمين استئنافيين في عام ٢٠١٤، ونتوقع أن نصدر حكما آخر – يتعلق بالقضية الكبرى، قضية المتهم بوبوفيتش والمتهمين المتعددين الآخرين، بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وبناء على ذلك، ندخل عام ٢٠١٥ ولدينا أربع محاكمات وخمس قضايا استئناف متبقية فحسب. وبنهاية العام المقبل، ينبغي ألاّ تبقى سوى قضيتين – هما على وجه التحديد، محاكمة واحدة واستئناف واحد.

وكما يوضّح تقريرنا لشهر تشرين الثاني/نوفمبر (S/2014/827، المرفق الأول)، وكما يعلم أعضاء المجلس منذ عدة سنوات، وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزناه في إنجاز القضايا، لن تتمكن المحكمة من استكمال جميع أعمالها القضائية بحلول نهاية هذا الشهر. فهناك العديد من الظروف غير المتوقعة والصعبة في بعض الأحيان – بما في ذلك الاعتقالات المتأخرة لآخر المتهمين من جانب المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وتنحية أحد القضاة، والظروف الصحية لعدد من المتهمين لدينا، وحجم بعض القضايا التي تشمل عدة متهمين والتعقيد الذي تتصف به – حالت دون وفائنا بالموعد المستهدف الذي حدده مجلس الأمن لانتهاء عملنا القضائي بنهاية عام ٢٠١٤.

وعلى الرغم من أن أغلبية القضايا المتبقية لدينا تسير وفقا للتوقعات السابقة، فإن تقريرنا لشهر تشرين الثاني/نوفمبر يوضح أيضا أن بعض المحاكمات والأحكام المتعلقة بقضايا الاستئناف سوف تتأخر عن الموعد الذي توقعته المحكمة في أيار/مايو. وحقيقة حدوث مثل هذه التأخيرات تجعلنا نشعر أنا وزملائي القضاة بخيبة الأمل. لكن الأهم من ذلك هو أن هذه التغييرات الأخيرة التي طرأت على جدول إصدار الأحكام لا يُتوقع أن تؤثر على التاريخ المتوقع لإنهاء عمل المحكمة في عام ٢٠١٧.

كذلك أقول، وكما قلت من قبل، إن العملية القضائية دينامية ومتغيّرة بطبيعتها؛ فهي عملية تجري إزاء خلفية من التعقيدات القانونية واللوجستية الكبيرة، ويمكن أن تتأثر بأي مسألة تتعلق بتطورات غير متوقعة، مثل اكتشاف مقابر جماعية ذات دلالة للطب الشرعي. وفي هذا السياق، إن التوقعات بانتهاء العمل القضائي للمحكمة تخضع حتما للمراجعة. ويمكنني أن أؤكد للمجلس أن قضاة المحكمة ما فتئوا، مع ذلك، يركّزون على القيام بكل ما في وسعهم لتجنب التأخير أو التقليل منه. كما تظل المحكمة ملتزمة التزاما تاما بالشفافية؛ فعندما نعلم عن حصول تغييرات في التوقعات المتعلقة بالجدول الزمني لقضية ما، نعمل دائما على نشر تلك المعلومات في تقاريرنا.

وهناك مسألتان محددتان أود أن أسترعي انتباه المجلس إليهما. المسألة الأولى تتعلق بالحالة الصحية للعديد من المحتجزين لدينا، بحيث أثّرت على اثنتين من المحاكمات التي نجريها، وهي تثير القلق الكبير للمحكمة ولي شخصيا. وكما هو مفصّل في تقرير تشرين الثاني/نوفمبر، محاكمة السيد غوران هادجيتش تأجلت مؤقتا منذ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر لأسباب تتصل بصحة السيد هادجيتش. بالإضافة إلى ذلك، تراجعت أيام النظر في محاكمة السيد راتكو ملاديتش إلى أربعة أيام في الأسبوع، بناء على مشورة طبية. وفي هذا الوقت، لا تعتقد هيئة المحكمة المعنية بمحاكمة هادجيتش أن التأجيل سوف يؤثر على تاريخ إصدار الحكم. وعلى النقيض من ذلك، إن التغييرات التي طالت الجدول الزمني لمحاكمة ملاديتش، إلى جانب القرار الأخير بإعادة فتح باب المرافعة أمام الادعاء، يعني أن الحكم المتعلق بهذه القضية تأجل حتى آذار/مارس ٢٠١٧ أو بعد ذلك. وأخيرا، السيد فويسلاف شيشيلي – الذي تأخرت محاكمته بسبب تنحية القاضي في عام ٢٠١٣ – منحته الدائرة الابتدائية التي تنظر في قضيته إفراجا مؤقتا ارتأت أنه مناسب في ضوء التطورات المتعلقة بصحة السيد شيشيلي.

ونظرا لعمر المحتجزين لدينا، فإن المسائل المتعلقة بالصحة لا مفر منها، وهي تثير شواغل إنسانية. وعلى الرغم من أن المحكمة تبذل كل جهد ممكن لكفالة توفير الرعاية الطبية المناسبة، يمكن للتطورات المتصلة بصحة المحتجزين أن تخرج عن نطاق سيطرتنا في بعض الأحيان، وأنا متأكد من تفهم المجلس بأن ذلك قد يسبب التأخير في عمل المحكمة.

أما المسألة الثانية التي أود أن أتناولها فهي تعيين الموظفين والاحتفاظ بهم. فهذه المسألة التي نوقشت في تقريري لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، يمكنها أيضا أن تؤثر سلبا على الجدول الزمني لإصدار الأحكام. ومثلما يدرك أعضاء المجلس، تعمل المحكمة على إجراء تخفيض كبير في حجمها لفترة ميزانية السنتين هذه، ومن المتوقع أن تكون قد خفّضت جذريا عدد موظفيها قبل نهاية العام المقبل. وهذا التقليص في حجم المحكمة أمر لا مفر منه، ولكنه يثير أيضا تحديات عندما يتعلق الأمر بالحفاظ على مستويات التوظيف المناسبة. وبالرغم من تفاني الموظفين حيال القضايا وواجباتهم، فهناك كثيرون منهم يبحثون عن وظيفة أخرى، وهم يغادرون المحكمة عندما تأتيهم عروض لا يمكن تأجيلها، مما يحرمنا من المعارف المؤسسية القيّمة المتعلقة بهذه القضايا.

ولما تعذر تطبيق استراتيجيات الاحتفاظ بالموظفين الأكثر فعالية، مثل الحوافز التي رفضتها الجمعية العامة للأسف، تسعى المحكمة إلى الاحتفاظ بالموظفين والاستعاضة عنهم، عند الاقتضاء، على أنجع نحو ممكن. ويشعر المسؤولون الثلاثة في المحكمة ببالغ الامتنان لمكتب إدارة الموارد البشرية لما اتخذه من تدابير لدعم المحكمة في هذا الصدد.

وتركز تقاريري، وفقا لتصميمها، المقدمة إلى المجلس بشأن المحكمة حصرا تقريبا على المسائل الإجرائية وطلبات المساعدة لإنجاز أعمالنا. بيد أنني يحدوني الأمل ألا يؤدي بنا طابع جلسات الإحاطة الإعلامية هذه إلى نسيان الصورة الأكبر، والدور الهام الهائل الذي اضطلعت به المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وما زالت تقوم به، سواء في وضع المعايير العالمية للقانون الجنائي الدولي وللعدالة وفي المساعدة على تعزيز سيادة القانون على الصعيد المحلي. وفي الواقع سافرت الشهر الماضي لعدة أيام في البوسنة والهرسك، واجتمعت مع ممثلي مختلف الطوائف هناك وقدمت التعازي في المواقع التي عثر فيها على آثار لوقوع جرائم فظيعة. وأكدت مناقشتنا على أن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة قدمت، وما زالت تقدم، إسهاما قيما في استعادة سيادة القانون في يوغوسلافيا السابقة.

وبالنظر إلى أهمية عمل المحكمة، أود أن أحث المجلس على الموافقة على طلب التمديد الكامل لفترات ولاية القضاة الوارد في رسالتي المؤرختين الأول من تشرين الأول/أكتوبر و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر. والقرارات القانونية التي أصدرتها المحكمة ووجود عن جميع الأفراد البالغ عددهم ١٦١ الذين أصدرت بشأنهم لوائح اتهام رهن تصرفها كان لهما دور أساسي في تدشين عهد جديد من المساءلة. ولا بد أن يواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم لنا في هذا المسعى. وأحد أفضل السبل للقيام بذلك الموافقة على التمديد اللازم لاستكمال القضايا القليلة المتبقية.

وأنتقل الآن إلى الحديث عن الآلية. بإنشاء الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، لم يكلف مجلس الأمن الهيئة الجديدة بالمسؤولية عن بعض المهام الأساسية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة فحسب، بل عمل المجلس، بشكل أساسي، على استحداث الآلية لتصبح بمثابة مثال لأفضل الممارسات وأن تتعلم من تجارب المحاكم الدولية الأخرى بغية العمل بالطريقة الأكثر اتساقا وكفاءة قدر الإمكان، مع احترام الضمانات الإجرائية ذات الصلة. ويسرني أن أؤكد أن الآلية تحقق جميع هذه الأهداف الهامة، وفقا لجميع المقاييستقريبا.

وتواصل الآلية إحراز تقدم مطرد في الاضطلاع بأعمالها القضائية. في وقت لاحق هذا الشهر، في الواقع الأسبوع القادم، تمشيا مع التوقعات السابقة، سأسافر إلى أروشا لإصدار حكم الاستئناف الأول للآلية. كما أن قضاة الآلية في أروشا ولاهاي مشغولون بإصدار قرارات بشأن مجموعة واسعة التنوع من الالتماسات، تنطوي على مسائل مثل طلبات تعديل تدابير حماية السرية والتعاون مع الولايات القضائية الوطنية.

والآلية على استعداد للبت في أي استئناف للمحاكمات الأربع الجارية في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وفي الوقت نفسه، تعد مختلف أقسام الآلية قوائم المرشحين المقبولين لإتاحة تعيين الموظفين بسرعة، وتضطلع بتدابير أخرى لضمان الاستعداد في حالة إلقاء القبض على أي المتهمين الثلاثة الهاربين المتبقيين أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا الذين لم يجر إحالة قضاياهم إلى رواندا.

وعلى النحو المبين في تقريري الخطي، فإن المسؤولية عن طائفة واسعة من المهام – بما في ذلك حماية الشهود وإنفاذ الأحكام، ورصد القضايا التي جرى إحالتها وحفظ السجلات – قد نقلت، أو يجري نقلها إلى الآلية. وفي الوقت نفسه، تتولى الآلية بشكل متزايد المسؤولية المباشرة عن مهام إدارية، مثل الموارد البشرية.

وتواصل الآلية العمل مع رواندا ودول يوغوسلافيا السابقة، وكذلك مع الدولتين المضيفتين – تنزانيا وهولندا. ووقع بالفعل اتفاق مع الدولة المضيفة تنزانيا، بينما جرى التوقيع بالأحرف الأولى على نص مع هولندا. وفي أروشا، نحن ماضون قدما نحو الشروع في تشييد المباني الجديدة التي أذنت بها الجمعية العامة، ونقوم بمواصلة المناقشات مع هولندا بشأن مرفق الآلية في المستقبل. واعتمادا على التمويل الخارجي، نقوم أيضا بإطلاق برامج محدودة تهدف إلى تبادل المعارف مع كليات الحقوق التنزانية وأعضاء السلطة القضائية في تنزانيا.

ولا تزال الآلية تواجه تحديين من التحديات الرئيسية. التحدي الأول هو أوامر إلقاء القبض المعلقة بحق المتهمين المتبقيين أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا الذين لم يتم إلقاء القبض عليهم بعد، بمن في ذلك المتهمون الثلاثة الذين يتوقع مثولهم أمام الآلية. ولا بد من إلقاء القبض على الهاربين. ومثلما وجه وجود جميع المتهمين أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة رهن تصرفها ضربة هامة للإفلات من العقاب، فإن من شأن وجود جميع المتهمين أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تأكيد التزام المجتمع الدولي بتحقيق

العدالة والمساءلة. وبناء على ذلك، أحث المجلس على تجديد دعوته إلى جميع الدول الأعضاء بغية التعاون مع الجهود الرامية إلى إلقاء القبض على الفارين المتبقين الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

والتحدي الثاني الذي تواجهه الآلية يتمثل في الأشخاص الذين برأتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وإطلاق سراح الأفراد الذين أتموا مدة العقوبة التي حكمت بها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وستتولى الآلية المسؤولية عن جميع هؤلاء الأفراد الذين أطلق سراحهم في تترانيا اعتبارا من الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، بعد أن تولت بالفعل مهاما أخرى تتعلق بالنقل. وأعتقد أن مسألة إعادة التوطين أمرا بالغ الأهمية يثير قلقا إنسانيا للمجتمع الدولي. إن هؤلاء الأفراد، سواء برئت ساحتهم أو قضوا مدة العقوبة التي حكمت بها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، يستحقون فرصة إعادة التوطين وإعادة بناء حياتهم. إن العدد الإجمالي للأفراد الذين برأتهم المحكمة وأفرجت عنهم قليل للغاية؛ وتقدم عدد قليل من الدول فحسب لمنحهم المأوى يمكن أن يعالج المشكلة.

إن هذين التحديين اللذين تواجههما الآلية حقيقيان. بيد أنهما لا ينبغي أن يحجبا التقدم الحقيقي الذي أحرز في إطلاق فرعي الآلية وعملية نقل المسؤوليات بسلاسة وفقا للجداول الزمنية التي صدر بها تكليف من مجلس الأمن. إن الأعضاء الرئيسيين والموظفين في الآلية وفي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة يستحقون الثناء على جهودهم في جعل كل هذا ممكنا.

وبالرغم من التحديات التي تواجه كلا من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية، والتي سلطت الضوء عليها في إحاطتي الإعلامية اليوم، فإن العالم مكانا أفضل دون شك بوجودهما. وذلك لا لمجرد فصلهما في قضايا معينة، بل ونتيجة الظل المديد الذي تلقيه المحاكم الدولية، مما يعزز سلوك أكثر التزاما بالقانون من جانب الدول والأفراد. وبدعم وتشجيع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مثلت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والآلية والمحاكم الدولية الأخرى، وما زالت تمثل أحد الأشكال الملموسة على الالتزام بوضع حد للإفلات من العقاب وشاهدا على تفاني المجتمع الدولي في إيجاد عالم تكون فيه لسيادة القانون الغلبة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر القاضي بيرون على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للقاضي يونسن.

القاضي يونسن (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه تهانئي لممثل تشاد، التي تترأس مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر، فضلاً عن تهنئة ممثلي إسبانيا، أنغولا، فنزويلا، ماليزيا،نيوزيلندا على انتخاب بلدانهم لعضوية مجلس الأمن لفترة الولاية التي تبدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وإنني أتمنى لهم جميعاً كل الخير من أجل جولة عمل ناجحة.

وأودّ أيضاً الإعراب عن امتنان المحكمة بأكملها لممثلي الأرجنتين، أستراليا، جمهورية كوريا، رواندا،لكسمبرغ على خدمة بلدانهم لمجلس الأمن مع اقترابهم من إتمام فترات ولاياتهم، وشكر جميع الحكومات الممثَّلة في المجلس على الدعم الذي قدَّمته ونحن نقترب من إتمام ولايتنا وإغلاق المحكمة.

وأرجو أن تتيحوا لي هذه الفرصة لكي أحيِّي وأجدد تقديري الصادق للمستشار القانوني، السيد ميغيل دي سيربا سواريس؛ والأمين العام المساعد للشؤون القانونية، السيد ستيفن ماتياس؛ وموظفي مكتب المستشار القانوني على جهودهم المتواصلة للعمل بمثابة مركز اتصال بين المحكمة ومجلس الأمن، وعلى كل الدعم الذي قدَّموه للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في تنظيم مناسبة إحياء ذكراها السنوية العشرين هنا في نيويورك، التي ستجري في وقت لاحق اليوم.

ويبقى شرفاً عظيماً لي أن أزوِّد أعضاء مجلس الأمن بآخر المستجدات المتعلقة بالتقدم المُحرَز نحو إتمام ولايتنا، وبخاصة فيما نُحيي الذكرى السنوية العشرين لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من قِبَل مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، يسعدني الإبلاغ بأنَّ دائرة الاستئناف أصدرت حكماً واحداً في طعن قضية بيزيمونغو في حزيران/يونيه، وثلاثة أحكام إضافية تتعلق بأربعة أشخاص في أيلول/سبتمبر في قضايا كاريمبرا ونجيرومباتسي، ونيزيياماناونزابونيمانا. واعتباراً من اليوم، اختُتِمت الآن الإجراءات الاستئنافية المتعلقة بِـ ٥٥ شخصاً.

وهذا يعني أنَّ دائرة الاستئناف التابعة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد أكملت الآن كل عملها باستثناء قضية واحدة هي قضية نيراماسوهوكو وآخرين أو قضية ”بوتاري“ بشأن ستة أشخاص. وفي الأسبوع الماضي، قام القاضي المترئس في القضية، القاضي بوكار، بإبلاغ الأطراف بأنَّ جلسات الاستماع إلى الطعون كانت مقررة في نيسان/أبريل ٢٠١٥. وكما أفيد في وقت سابق، فإنَّ نطاق وتعقد الطعون في قضية ”بوتاري“، مقترنَين بالمغادرات المتواصلة للموظفين ذوي الخبرة، والحاجة إلى البتِّ في المقاضاة الضخمة السابقة للاستئناف قبل جلسات الاستماع الشفوية، قد أدَّيا إلى جدولة زمنية لتلك الجلسات متأخرة عن الموعد الذي خُطِّط من قبل. ومع ذلك، يبقى توقُّع عدم إصدار حكم الطعن قبل آب/أغسطس ٢٠١٥ بدون تغيير. وإنني أحيِّي القضاة والموظفين العاملين في قضية استئناف ”بوتاري“ على العمل الهائل الذي يقومون به لإتمام هذا الطعن المعقَّد والضخم جداً.

وفي ضوء الجدول الزمني المتوقع لإتمام قضية استئناف ”بوتاري“، وبالنظر إلى المشاركة الحالية للقضاة في قضايا معروضة على المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، تقدَّمتُ مؤخراً إلى الأمين العام بطلب تمديد فترات عمل قضاة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وهذه التمديدات تراعي آخر التوقعات في جميع القضايا، ولهذا طلبتُ تمديدات حتى تموز/يوليه أو كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أو حتى إتمام القضايا التي عُيِّن لكل منها قاض منفرد، أيهما أقرب.

وقدَّم الرئيس ميرون بالتزامن طلباً لتمديد فترات عمل عدة قضاة في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة انسجاماً مع التوقعات ذاتها. ويحدوني أمل صادق بأننا سنحصل على دعم الدول الأعضاء لهذه التمديدات، لأنها أساسية لقدرة كلتا المحكمتين على إتمام العمل المتبقي، ولقدرتنا، بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، على المضيِّ نحو الإغلاق في عام ٢٠١٥، بالانسجام مع التوقعات الحالية.

وبالنظر إلى العمل الهام الذي أنجزته دائرة الاستئناف منذ تقريري السابق، وإلى التزام جميع قضاة وموظفي المحكمة في لاهاي وأروشا، الذين يعملون في ظل مواعيد نهائية قصيرة الأجل، لضمان تحقيق أهداف استراتيجية إنجازنا، بإنجاز قضية طعوننا المتبقية الوحيدة بدون إبطاء، أظنُّ أنه من المهم لي وللمجلس أن ننوِّه ونُشيد بأولئك القضاة والموظفين. وأود أيضا أن أشكر وأحيِّي بشكل خاص الرئيس ميرون على قيادته دائرة الاستئناف التابعة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فضلاً عن المدعي العام جالو والمسجِّل ماجولا على قيادتهما للأجهزة الأخرى التابعة للمحكمة، وهي التي كانت كلها أساسية لاستراتيجية إنجازنا.

وكما فعلت في الماضي، أودّ الآن موافاة المجلس بإيجاز بآخر المستجدات المتعلقة بالتقدم الجاري إحرازه في ما يتعلق بمسألة التعويضات لضحايا الإبادة الجماعية عام ١٩٩٤ ضد التوتسي في رواندا، حيث قُتِل أيضاً الهوتو وآخرون ممن عارضوا الإبادة الجماعية. ويسرني أن أعلن أنَّ المنظمة الدولية للهجرة قد أكملت وقدمت مشروع دراسة تقييمية لحكومة رواندا. وهذه الدراسة تحدد خيارات التعويضات للضحايا والناجين، وتوضح بعبارات محددة وعملية كيف يمكن تطوير

تلك الخيارات وتنفيذها في رواندا، فضلا عن كيفية تمويل هذه البرامج. والتقرير النهائي للدراسة ينبغي أن يصدر في الأشهر المقبلة؛ وعند صدوره، سيُحال إلى أصحاب المصلحة المعنيين، وسيجري التخطيط لأنشطة المتابعة.

وأودّ أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر مجدداً حكومة فنلندا على تبرعها السخي، الذي لولاه لما كان من الممكن إجراء الدراسة التقييمية، ولكي أحيِّي حكومة رواندا والمنظمة الدولية للهجرة على جهودهما لضمان استمرار تقدم هذا المشروع.

وأعود الآن إلى المسألة المثيرة للأسف الشديد، مسألة نقل الأشخاص المبرَّئين والمُدانين الذين أطلِق سراحهم ولا يزالون مقيمين في أروشا. ويسرني إبلاغ المجلس اليوم أنه كان هناك بعض التطورات منذ آخر مرة قدَّمت فيها للأعضاء إحاطتي الإعلامية بشأن هذه المسألة. فقد كان هناك انخفاض في عدد الأشخاص المبرَّئين من تسعة إلى ثمانية، نتيجة قبول طلب النقل الذي قدَّمه المسجِّل إلى المملكة البلجيكية في تموز/يوليه ٢٠١٤، بالنيابة عن الجنرال أوغوستين نديندياييمانا. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أبلغت مملكة بلجيكا المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أنه قد ووفق على طلب الجنرال نديندياييمانا تأشيرة لجمع شمل الأسرة. وبعد استيفاء متطلبات معينة، غادر الجنرال نديندياييمانا نهائياً جمهورية تنزانيا المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وهو الآن مستقرٌ في بلجيكا. والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ممتنَّة للمملكة البلجيكية على تلك المساعدة.

لكنَّ مسألة النقل تبقى شاقة، وقد عُرضت على المجلس في عدة مناسبات. وهي مسألة أعتقد اعتقاداً راسخاً بأنها تشكل تحديا خطيراً لمصداقية إنفاذ العدالة الجنائية الدولية. وعلى الرغم من قرارات مجلس الأمن العديدة التي تدعو الدول الأعضاء إلى مساعدة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في نقل هؤلاء الأفراد، بمعزل عن الدعم الذي تلقَّته مؤخراً هذه المحكمة من بلجيكا بشأن الجنرال نديندياييمانا، والذي نحن ممتنُّون له أعظم الامتنان، فإنّ جميع الجهود المبذولة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا طوال عدد من السنوات، لنقل الأفراد المتبقين، أثبتت فشلها. وآلية المحاكم الجنائية الدولية ستتولى المسؤولية عن النقل والعناية بالأشخاص المبرَّئين والذين أطلق سراحهم في أروشا بدءاً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وهكذا، فإننا نطلب مجدداً مساعدة عاجلة من مجلس الأمن لإيجاد حلٍّ مستدام لهذه المسألة.

أتحوَّل بعد ذلك نحو الانتقال إلى الآلية. وإنني فخور بإفادة أنّ اعتماد الآلية على المحكمة الجنائية الدولية لرواندا للخدمات الإدارية وسواها قد تقلص بشكل كبير، وأنها تواصل الاضطلاع بالمسؤوليات عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٩٦(٢٠١٠) وبالانسجام مع الترتيبات الانتقالية. ورصد جميع قضايا المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، المُحالة إلى ولايات قضائية وطنية هو مسؤولية الآلية كلياً؛ لكنَّ المحكمة تواصل مساعدة الآلية بتوفير رصد مؤقت عند الحاجة.

وفي ما يتعلق بمحفوظات المحكمة، فإنّ المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تواصل التعاون لضمان إعداد السجلاَّت على نحو ييسِّر إدارتها بفعالية بعد نقلها إلى الآلية.

ويسرني أن أبلغكم بأنه، حتى ٤ كانون الأول/ديسمبر، أحالت المحكمة إلى الآلية أكثر من ١ ١٠٠ متر طولي من الوثائق، التي تضم أكثر من ٥٠ في المائة من السجلات المادية المتوقع إحالتها. وقد تم فصل السجلات القضائية المتعلقة بقضية بوتاري لغايات الإحالة في أعقاب حكم الاستئناف، في حين تم إحالة جميع الوثائق الأخرى، أو أنها من المقرر أن تُحَال قبل أن تغلق المحكمة. وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي يشكلها حجم الوثائق وطابعها، وتقليص حجم الموارد البشرية، لا تزال المحكمة تأمل في الانتهاء من إعداد سجلاتها وإحالتها في الوقت المحدد.

وبينما أخاطب المجلس اليوم، بعد مرور شهر تقريبا على الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للمحكمة، وبعد يوم واحد

من الذكرى السنوية لتوقيع الجمعية العامة على اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليه، فإن من الصعب أن لا نقدر تماما خطورة القرار الذي اتخذه المجلس قبل عقدين من الزمن بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا – وهو قرار، جنبا إلى جنب مع قرار إنشاء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في العام الذي سبق، قد غيّر ملامح القانون الجنائي الدولي إلى الأبد. ولإحياء ذكرى أولئك الذين فقدوا أرواحهم أثناء تلك الأيام الـ ١٠٠ المظلمة في عام ١٩٩٤، ولتذكير المجتمع الدولي مجددا بما يحدث عندما لا يتم الاستجابة لنداءات المساعدة، نظمت المحكمة فعاليات للاحتفال بالذكرى العشرين لإنشائها.

وقد اجتمع يومي ٦ و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، ممثلون من مختلف المحاكم الدولية والمحلية وأعضاء من المجتمع المدني وأكاديميون من جميع أنحاء العالم لحضور الندوة الدولية بشأن تراث المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في أروشا، تنزانيا، والتي ركزت على إنجازات المحكمة الجنائية الدولية والدروس المستفادة من مكافحتها الإفلات من العقاب التي استمرت عقدين من الزمن. وخلال الندوة، ناقشت أفرقة خبراء القانون الدولي وإدارة المحكمة الإسهامات الهامة التي قدمتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى العدالة الجنائية الدولية، فضلا عن برامج التوعية وبناء القدرات التي أنشأتها طوال فترة وجودها.

في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أي بعد مرور ٢٠ عاما على اتخاذ القرار ٩٥٥ (١٩٩٤)، الذي أنشأ المحكمة، نُظِّم حدث أروشا للاحتفال بهذه المناسبة ولإطلاق الموقع الشبكي الجديد للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وسيُنظَّم حدث مماثل بقاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اليوم في الساعة ١٣/١٥. ونحن نتطلع إلى الترحيب بممثلي المجلس والعديد من الضيوف الآخرين من المجتمع الدولي، هنا في نيويورك.

وكما هو الحال دائما، إنه لشرف عظيم أن أخاطب المجلس. وأود أن أعرب، بالنيابة عن المحكمة، عن امتناننا للدعم الذي أظهرته لنا الحكومات الممثلة هنا على مدى العقدين الماضيين. وبينما نتخذ الترتيبات اللازمة للإغلاق، فإن المساعدة المستمرة التي تقدمها تلك الحكومات تبقى حاسمة في جهودنا الرامية إلى كفالة أن تغلق المحكمة أبوابها وقد أُنجزت ولايتها وأصبح إرثها آمنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر القاضي يونسن على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد براميرتس.

السيد براميرتس (تكلم بالإنكليزية): أشكر أعضاء المجلس على إتاحة هذه الفرصة لمخاطبتهم بشأن التقدم الذي أحرزه مكتب المدعي العام نحو إنجاز ولايتنا.

وقد أتممنا، خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، عملنا في محاكمة رادوفان كارادجيتش بعد تقديم المذكرة النهائية للمحاكمة وعرض المرافعات الشفوية الختامية. وأدلى، أثناء سير المحاكمة، أكثر من ٥٥٠ شاهدا بأقوالهم، وقدم ما يزيد على ٠٠٠ ١٠ مستند إثبات، بلغ مجموعها ٠٠٠ ١٦٥ صفحة من المحاضر الحرفية والأدلة الوثائقية. وهو رقم قياسي هائل من الجرائم والمسؤولين عنها. ومن المتوقع صدور الحكم، كما ذكر، في الخريف المقبل. وما زال مكتب المدعي العام ممتنا لجميع الضحايا والشهود الذين شاركوا في المحاكمة وأسهموا في كفالة تحقيق العدالة والمساءلة عن تلك الجرائم البشعة. فبدون شجاعتهم، ما كان من الممكن إجراء تلك المحاكمة، شأنها شأن كل المحاكمات الأخرى.

وليس هناك الآن سوى محاكمتين متبقيتين:ملاديتش وهاديتش. ويقدّم الدفاع أدلته فيهما حاليا. وتجري إجراءات الاستئناف في خمس قضايا. وكانت قضية برليتش وآخرين التي تشمل عدة متهمين، موضع تركيز رئيسي لشعبة الاستئناف في مكتبنا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقدم المتهمون

الستة، الذين أدانتهم المحكمة، ١٦٨ سببا للاستئناف، والتي تُعد شعبة الاستئناف في مكتب المدعي العام الردود بشأنها، بالإضافة إلى إعداد الادعاء العام لأربعة أسباب للاستئناف.

ومع ذلك، فإن الأحداث خلال الفترة المشمولة بالتقرير قد بيّنت أن إنجاز المحاكمات ودعاوى الاستئناف نهائيا هو أمر خارج عن سيطرتنا. ففقي قضي هاديتش، اختتم الادعاء مرافعته في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. ولسوء الحظ،فقد ضاع الوقت الذي تم توفيره منذ ذلك الحين في قضية الادعاء، حيث حدث الآن مزيد من التأخير بسبب الشواغل التي نشأت مؤخرا فيما يتعلق بصحة هاديتش. وقد تأجل صدور حكم الدائرة الابتدائية في قضية شيشيلي مرة أخرى، حيث أشار القاضي البديل إلى أنه يحتاج إلى عام آخر للتحضير للمداولات. إن مكتب المدعي العام يتفهم ويشاطر الكثيرين الشعور بالإحباط من أن الحكم الابتدائي لم يصدر بعد. مع العلم أن الشاهد الأخير قدم شهادته في تموز/يوليه ٢٠١٠ وأغلقت الدعوى في آذار/مارس ٢٠١٢.

وقد اتخذت الدائرة الابتدائية قرار الإفراج مؤقتا عن شيشيلي تحت شروط محدودة. وقد جعل تجاهله لأوامر المحكمة وإهانته لمجتمعات الضحايا المحلية من الضروري أن يطلب مكتبي من الدائرة الابتدائية إلغاء الإفراج المؤقت عنه. ولا يزال الطلب قيد البحث. إن حدة ردود الفعل على الإفراج عن شيشيلي، وإحياءه للبيانات الرنانة التي يعود تاريخها لعقدين انقضيا تذكرنا بأن المصالحة لا تزال هشة. وينبغي لها أن تشجعنا على مضاعفة جهودنا لكفالة المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، والوقوف بحزم ضد جميع أشكال التحريف.

ولا يزال التعاون اليومي بين المحكمة وبلدان يوغوسلافيا السابقة يجري حسب توقعاتنا. ونحن نشكر السلطات الوطنية على تعاونها، ونتوقع تماما أن يستمر في فترة الإبلاغ المقبلة. ومع ذلك، وفيما يتعلق بالملاحقات القضائية الوطنية لجرائم الحرب، فإن تقريري المكتوب (S/2014/827، المرفق الأول) يشير إلى أن هناك حاجة إلى إجراء المزيد من التحسينات. وتم توقيع اتفاقات تعاون إقليمي، ولكن حتى الآن لم توضع موضع التنفيذ على نطاق واسع. ولا يزال الفارون يتجنبون المساءلة بإيجاد ملاذ آمن عبر الحدود. ولئن كانت القضايا مستمرة ضد الجناة من ذوي الرتب الدنيا، ينبغي أن يكون هناك قدر أكبر من التركيز على القضايا المرفوعة ضد المتهمين رفيعي المستوى ومتوسطي المستوى. ومع ذلك، ندرك أن المدعين العامين في صربيا والبوسنة والهرسك قد نجحوا في الآونة الأخيرة في تنفيذ عملية إلقاء قبض مشتركة عبر الحدود، في إطار التحضير للمحاكمات في كلتا الدولتين. وهذا تطور إيجابي للغاية إذ إنه يبيّن المزيد الذي يمكن انجازه عن طريق التعاون الفعال. ونحث سلطات الادعاء العام في المنطقة على الاستفادة من هذا النجاح الهام.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قمت بزيارتين إلى البوسنة والهرسك لمناقشة الملاحقات القضائية الوطنية لجرائم الحرب مع رئيس هيئة الإدعاء وغيره من المسؤولين. ولا تزال خمس قضايا من التي تعرف بقضايا الفئة الثانية بدون حل. ولا تزال تصدر لوائح اتهام فردية في القضايا المنطوية على عدد من المشتبه فيهم، ولا تزال بعض التعهدات السابقة بتصحيح هذه المسائل غير منفذة. وبصورة أعم، فإن المجلس التوجيهي للاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب والقضاء على مستوى الدولة قد أعربا عن قلقهم من أن العمل الذي يضطلع به مكتب المدعي العام لا يسير في اتجاه إيجابي. إنهم يخشون من أنه يجري التضحية بالنوعية لصالح زيادة عدد لوائح الاتهام. كما يرون أنه ينبغي لمزيد من لوائح الاتهام أن تؤدي إلى محاكمة الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن قائمة التحديات القائمة طويلة، فبوسع القيادة وحسن الإدارة في مكتب المدعي العام أن يرجعا الأمور إلى مسارها الصحيح للاستفادة من الإنجازات السابقة

وسوف نواصل دعم الجهود المبذولة لتحقيق المساءلة في البوسنة والهرسك والدول الأخرى في يوغوسلافيا السابقة بإحالة المعلومات والأدلة للمدعين العامين الوطنيين، كما وجه مجلس الأمن بذلك. ولا يزال مشروع المدعين عامين لشؤون الاتصال يشكل عنصرا هاما من عناصر دعمنا، وهو يعمل بمثابة سابقة للتعاون بين المدعين العامين الدوليين والوطنيين.

وخلال زيارتي إلى المنطقة، يذكرنا العديد من الضحايا الذين التقيتهم بأن الإجراءات القضائية ليست المسألة الوحيدة التي تستحق الاهتمام. إن التعويضات لضحايا الصراع لم يتم بعد معالجتها بشكل كامل ومنصف. وفي حين أن اكتشاف المقابر الجماعية بتوماسيكا في العام الماضي قد مثّل نجاحا هاما في البحث عن المفقودين، فإن العديد من الأسر في جميع أنحاء المنطقة ما زالوا لا يعلمون شيئا عن مصير أحبائهم. ويجب مواصلة جهود البحث عن الأشخاص المفقودين وتكثيف هذه الجهود.

وفي هذا الوقت من العام الماضي، أبلغت بأن علاقة الثقة بين المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة والجمهور كانت معرضة للضغط. ولأسف، يعتقد العديد من ضمن الضحايا ومؤيدي المحكمة أن الحالة لم تتحسن. وهم يشيرون إلى القضايا التي أرجئت مرة بعد أخرى. ويعرب كثيرون عن رأي مفاده أنه لم تقدم معلومات كافية لشرح ما يرون أنها أحكام مثيرة للجدول. ولا تزال هناك حاجة في المحكمة إلى إمعان التفكير النقدي. وكما هو الحال في المحاكم الوطنية في جميع أرجاء العالم، ينبغي ألا يكون هناك في المحاكم الدولية أي توتر بين الاستقلال القضائي وفعالية إدارة القضايا.

ومع ذلك، ينبغي ألا يقاس إرث المحكمة بالأعوام الماضية وحدها. فقد أحرز عدد من الإنجازات الهامة في كفالة المساءلة عن الجرائم التي ارتكبت خلال النزاعات في يوغسلافيا السابقة. وكما يعلم الأعضاء، ننظر في الوقت الحالي في أهم القضايا في تاريخ المحكمة. وفي فترة قصيرة لا تتجاوز بضع سنين، ستنجز المحكمة كل أعمالها غير المستكملة وستغلق أبوابها. وفي ذلك الوقت وحده يمكن تقييم إرث المحكمة تقييما كاملا.

وفي الختام، لا يزال استكمال أعمالنا وفقا لاستراتيجية إنجاز المحاكمات يمثل الهدف الأولي لمكتبي. ولا نزال نركز تركيزا تاما على إنجاز أعمالنا المتبقية بأكبر فعالية ممكنة، وسنواصل تنفيذ مرحلتنا للتقليص تمشيا مع إنجاز المحاكمات والاستئنافات، وفي الوقت نفسه دعم موظفينا أثناء انتقالهم إلى وظائف جديدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد براميرتس على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد جالو.

السيد جالو (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشاطر الرئيس ميرون والرئيس يونسن تقديم التهنئة لكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الامن وأن أتمنى لكم كل النجاح في ذلك الصدد. كما يسرني أن أقدم للمجلس مرة أخرى تقريرا عن أعمال مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الدوليتين خلال الأشهر الستة الماضية.

ويأتي التقرير الحالي (S/2014/546) في أعقاب مجموعة من المناسبات التي نظمتها المحكمة احتفالا بالذكرى السنوية العشرين لإنشائها. وفي ذلك السياق، استضاف مكتبي الندوة السابعة للمدعين العامين الدوليين التي عقدت في ٤ و ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، بمشاركة المحاكم الدولية والمختلطة المختلفة والمحاكم والمدعين العامين من حوالي ٢٠ ولاية قضائية وطنية، فضلا عن ممثلي المحاكم الإقليمية والمؤسسات الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني. ومع اقتراب موعد إغلاق المحاكم

المخصصة، لم يكن تحديد موضوع الندوة – ”المحاكمة المحلية على الجرائم الدولية، التحديات والآفاق“ – من قبيل المصادفة؛ وإنما أملاه الانتقال الذي تقف أمامه العدالة الجنائية الدولية اليوم. وكان جزءا من جهود المدعين العامين الدوليين تبادل الدروس والممارسات الجيدة للعقدين الماضيين مع المدعين العامين الوطنيين وإنشاء منتدى للتشاور بين المدعين العامين الذي يتصدون للإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب على الصعيد الوطني. وأقر موضوع الندوة بالانتقال من أولية مبدأ التكاملية. وهي نقطة أكد عليها أيضا ممثل الأمين العام في مناسبة الاحتفال، وكيل الأمين العام للشؤون القانونية والمستشار القانوني للأمم المتحدة، السيد ميغيل دي سيربا سواريس، في بيانه الختامي في الندوة.

ونتبين اليوم رغبة متزايدة للولايات القضائية المحلية في محاكمة الجرائم الدولية. وذلك تطور هام، إذ يتطلب إحراز التقدم في مكافحة الإفلات من العقاب شراكة قوية للغاية بين آليات العدالة الدولية والمحلية. وفي الوقت نفسه، نحن بحاجة إلى أن ندرك حجم التحديات التي تمثلها تلك المهمة للولايات القضائية الوطنية. وتجربة مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في العمل بشكل وثيق مع رواندا لتهيئة البيئة التمكينية اللازمة لنقل القضايا بشكل ناجح في نهاية المطاف إلى المحاكمة في رواندا توضح على السواء التحديات التي تواجهها البلدان حينما تحمل الراية في هذه المكافحة والحلول الممكنة التي يمكن أن تعتمدها الولايات القضائية الوطنية.

وفي حين يواصل مكتبي الإنخراط مع السلطات الوطنية، لا سيما في شرق أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى الواسعة، في تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة في شتى المجالات، تعين علينا أن نعاني من التحديات المتعلقة بالموارد والقوة البشرية المحدودة إذ أن المحكمة، من ناحية، تواصل عملية التقليص، ومن الناحية الأخرى، تواجه قاعدة مصادر صغيرة للغاية لآلية تصريف الأعمال التابعة لمكتب المدعي العام. ولذلك على المجتمع الدولي أن يواصل الاضطلاع بدور رائد في ضمان أن تحظى الولايات القضائية الوطنية بالموارد البشرية والمادية اللازمة للانخراط في تلك المهام الصعبة، وعلى الدول والمنظمات الدولية أن تدعم الجهود الدولية بالحصول على المهارات والتدريب والخبرة وإنشاء الإطار القانوني والسياسي الضروري لتمكين الولايات القضائية المحلية من الاضطلاع بمسؤوليتها.

واعتمد المدعون العامون والمشاركون الآخرون في الندوة بالإجماع قرارا يؤكد على أهمية المساءلة عن الجرائم الدولية لتعزيز العدالة والسلام والأمن ورفاه العالم. كما حدد القرار الدور الذي يمكن أن تضطلع به الدول، بشكل انفرادي وجماعي، فضلا عن المجتمع الدولي قاطبة، لكي تسفر المسؤولية الأولية للدول عن إحداث آثار ملموسة.

وفيما يتعلق بمكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، يسرني أن أبلغ بأن الكثير من عبء العمل قد أنجز في الأشهر الستة الماضية. وعلى نحو ما أشار إليه الرئيس، فإن دائرة الاستئناف أصدرت أحكاما نهائية في عدة قضايا هي: قضية بيزيمونغو، المتعلقة برئيس الأركان السابق للجيش الرواندي؛ وقضية كاريميرا ونغيروماباتسي، المتعلقة بالرئيس ونائب الرئيس السابقين للحزب السياسي الحاكم في رواندا في ذلك الوقت، الحركة الوطنية الثورية من أجل التنمية؛ وقضية نيزييمانا، المتعلقة بنقيب سابق في الجيش الرواندي. وأيدت دائرة الاستئناف أحكام الإدانة على ارتكاب الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية – بما في ذلك الاغتصاب الجماعي. واليوم يشكل الحكم الصادر في قضية كاريميرا ونغيروماباتسي، كما هو الحال في قضية أكاييسو، معلما رئيسيا للاجتهاد القضائي لضمان المساءلة على ارتكاب أعمال العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس في حالات التراع. ونغتنم الفرصة لنشيد على السواء بالدوائر

الابتدائية ودائرة الاستئناف للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على التوصل إلى تلك الأحكام الهامة.

وحدد موعد جديد لجلسات الاستماع في قضية بوتاري، التي تشمل ستة متهمين، وهي القضية الوحيدة للمحكمة التي لا تزال تنتظر الاستئناف. وبناء على ذلك، استكملت شعبة الاستئناف عملية استبقاء الموظفين وحددت الآن على المستوى المناسب للموظفين الذين سيحتفظ بهم لما بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر للوقوف على استكمال الاستئناف في قضية بوتاري حتى النهاية. وسيظل الموظفون المحتفظ بهم منخرطين في تلك القضية وسيواصلون أيضا مساعدة آلية تصريف الأعمال. أما بقية موظفي مكتب المدعي العام للمحكمة، الذين يمثلون ٤٦ في المائة من جملة عدد موظفي المحكمة، فقد سلموا الآن إخطارات بأنهاء الخدمة في المحكمة، إعتبارا من ٣١ كانون الأول/ديسمبر. واغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الموظفين الذين أنهيت خدمتهم على الخدمة التي قدموها لمكتب المدعي العام والمحكمة، وبالتأكيد، لقضية العدالة والمساءلة.

وفي الأشهر قبل إغلاق المحكمة، سيركز مكتب المدعي العام للمحكمة على قضية بوتاري، وحفظ السجلات المتبقية واستكمال إرث المحكمة ومشاريع أفضل الممارسات، بما في ذلك تسجيل سير أحداث الإبادة الجماعية وتوثيق تجربة إحالة القضايا إلى الولايات القضائية الوطنية وإعداد التقرير الختامي لمكتب المدعي العام.

وإذ أتناول الآن آلية تصريف الأعمال المتبقية، يسرني أن أبلغ بأنها مستمرة في تولي المهام من مكتب المدعي العام لكلتا المحكمة الجنائية الدولية لروواند والمحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة، على نحو ما كلف به النظام الأساسي للآلية، مع الاستكمال التام للموظفين الآن في كلا فرعي الآلية في أروشا ولاهاي. ومؤخرا، وبالإضافة إلى المساعد الخاص للمدعي العام، عين محقق من الرتبة ف-٤ لمكتب كيغالي الفرعي التابع لفرع أروشا باعتباره جزءا من فريق التعقب، من أجل تكثيف جهود تعقب الفارين، بمن فيهم الثلاثة المقرر محاكمتهم أمام آلية تصريف الأعمال المتبقية، في حالة إلقاء القبض عليهم.

وتقوم الآلية بإطلاق حملة دبلوماسية وتوعوية نشطة، بالتعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية وهيئة الادعاء العام الوطنية في رواندا وبرنامج الولايات المتحدة للمكافآت المخصصة للإرشاد عن مرتكبي جرائم الحرب في إطار مكتب وزارة الخارجية للعدالة الجنائية العالمية. وفي تموز/يوليه، وبالترافق مع تلك المنظمات الأخرى، أطلقنا في كيغالي حملة جديدة لتعقب هؤلاء الفارين، وهي تهدف إلى نشر المعلومات عنهم وتشجيع الجمهور العام على الإبلاغ عن أنشطتهم وتحركاتهم، وتقديم الحوافز على اعتقالهم.

ويبقى اعتقال أولئك الفارين ومحاكمتهم التحدي الأكبر والأولوية القصوى للآلية والمجتمع العالمي على السواء. وفي هذا الصدد، نعرب عن ارتياحنا البالغ لبيان الدعم الأخير من قبل المجلس بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، الذي يدعو جميع الدول للتعاون في توقيف الفارين.

وكما أشار الرئيس، فقد انتهت جلسات الاستماع للشهود والمرافعات في قضية نغيراباتواري، ونتوقع أن يصدر الحكم في غضون الشهر الحالي.

وبسبب التأخير في إصدار الحكم في قضية فويسلاف شيشيلي في محكمة يوغوسلافيا السابقة، تقرر وقف توظيف المزيد من الموظفين في فريق المحاكمة هذا بعينه في مكتب المدعي العام في فرع لاهاي. غير أننا سنبدأ في العام القادم في شغل الوظائف المخصصة للتعامل مع الاستئنافات المحتملة في قضية رادوفان كراديتش، وربما قضية غوران هاديتش.

وفي أيلول/سبتمبر من هذا العام، قمت بزيارة البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا، حيث عقدت اجتماعات مع كبار

المسؤولين في الدولة وممثلي المنظمات الدولية والدبلوماسيين والمدعين العامين لمناقشة نقل المهام من المحكمة إلى الآلية، فضلاً عن التعاون بين الدول المعنية والآلية. وفي هذا الصدد، فقد وقعت مذكرات تفاهم مع المدعي العام المعني بجرائم الحرب ورؤساء النيابات العامة في كل من الدول الثلاث لتحديد إطار استمرار المساعدة المتبادلة والتعاون معهم. واختتمت زيارتي إلى البوسنة والهرسك بالإعراب عن مشاعر الاحترام والتقدير لمن ضحوا بأرواحهم من مسلمي البوسنة ومن الكروات والصرب ضحايا الحرب في ثلاثة مواقع تذكارية.

وسيواصل مكتبي المشاركة بنشاط مع بلدان يوغوسلافيا السابقة لمساعدتها على تلبية توقعات المجتمع الدولي بمقاضاة الأشخاص الكثيرين على كل المستويات الذين يتحملون المسؤولية عن الجرائم التي ارتكبت في تلك الأراضي. وفي الأسبوع الماضي، شاركت في اجتماع لأعضاء النيابة العامة من البلدان الثلاث في باليتش، صربيا، استضافه المدعي العام المعني بجرائم الحرب في صربيا، وكان يستهدف إيجاد السبل لتكثيف التعاون الإقليمي فيما بين مكاتبهم والأطراف الأخرى. ويشجعني كثيراً مستوى التعاون بين أعضاء النيابات العامة في المنطقة. وأهنئ رئيس النيابة العامة في البوسنة والهرسك والمدعي العام المعني بجرائم الحرب في صربيا على العملية المشتركة الناجحة الأخيرة التي أسفرت عن اعتقال ١٤ شخصاً بتهمة ارتكاب جرائم حرب تستند جزئياً إلى معلومات قدمها مكتب المدعي العام للآلية. وأحث المجتمع الدولي على مواصلة دعم الجهود التي يبذلها أعضاء النيابة العامة بقوة.

وتواصل الآلية أداء مسؤولياتها الأخرى، مثل خدمة طلبات المساعدة وحفظ الأدلة والسجلات، ورصد الحالات المحالة إلى السلطات القضائية الوطنية، والإعلان عن السياسات والمبادئ التوجيهية لأداء فعال وكفء لولاياتنا، ونقل المهام للآلية. وخلال الفترة قيد الاستعراض، تناول مكتبي في الآلية ما مجموعه ١٧٨ طلباً للمساعدة – وهي زيادة كبيرة جداً في حجم عمل المكتب – من ١٣ بلداً ومنظمة دولية، وقدم ١٧ طلباً أمام الدائرة فيما يتعلق بمجموعة من التدابير لحماية الشهود في الإجراءات الوطنية. ومازلت أتلقى أيضا تقارير منتظمة من مراقبي الحالات المحالة إلى رواندا وفرنسا، التي ما زالت تدار في الولايات القضائية الوطنية المعنية بصورة مرضية حتى الآن.

أخيراً، أود أن أشكر أعضاء المجلس والأمين العام والأمانة العامة على الدعم المستمر لهذه المحكمة على مدار ٢٠ عاماً من وجودها. لقد فعلوا الكثير من أجل تحقيق العدالة والسلام والمصالحة لشعب رواندا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد جالو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): يود وفدي أن يشكر رئيس وأعضاء النيابة العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ولرواندا، ولآلية تصريف الأعمال المتبقية، على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة للمجلس بشأن تنفيذ المحكمتين المخصصتين لاستراتيجيتي الإنجاز خلال الفترة من أيار/مايو إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. ويشرفنا أن يكونوا حاضرين هنا اليوم.

وتبين تقاريرهم أنه بالرغم من الصعوبات العامة التي أثارها نقص الموظفين الناجم عن عملية الإغلاق، فقد أحرزت كلا المحكمتين تقدماً كبيراً. ومن المفيد أن نلاحظ أن إحدى الحالات الأربع المتبقية أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، قضية كراديتش، وهي إحدى القضايا العالقة، هي الآن في مرحلة إصدار الحكم، بعد أن انتهت المرافعات في تشرين الأول/أكتوبر، في حين لم يتبق سوى استئناف واحد فقط أمام

المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، في قضية بوتاري. ومن الواضح أن آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين، بدورها، عملت بشكل مكثف، ويجري البت في الاستئناف حالياً. وسيمثل ذلك أيضاً علامة بارزة في العمل القضائي للآلية.

وكرئيس للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، أود أن أكرر التزام بلدي بدعم عمل المحكمتين والآلية. ونحن نرى أن التعاون في استراتيجيتي إنجازهما من أكثر الطرق المباشرة التي يمكن للمجلس أن يسهم في العدالة الدولية من خلالها.

وفي هذا الصدد، أجرينا في الأشهر الأخيرة حواراً بناء مع مكتب إدارة الموارد البشرية في الأمانة العامة في إطار السعي إلى صيغ قانونية – إدارية لتقديم حلول ملموسة لمواجهة التحديات التي تمثلها عملية الإغلاق لملاك المحكمتين في لاهاي وأروشا، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على تسيير عملهما.

ونحيط علماً بالشواغل بشأن حالة أولئك الأشخاص في تنزانيا التي تتطلب إعادة توطينهم، ونحث على سرعة إيجاد حل يحفظ لهم كرامتهم، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتبعات الإنسانية المترتبة على وضعهم.

بدأنا أيضا مشاورات غير رسمية بشأن تمديد ولايات القضاة والمدعين العامين في المحكمتين بناء على طلبات من رئيسيهما ومن الأمين العام نفسه.

وإننا ندرك التحديات التي تنطوي عليها المهمة. ونحن على ثقة بأن المجلس سيكون باستطاعته التوصل إلى اتفاق بشأن القضايا، بالشكل الذي يلبي المسؤوليات التي يتولاها على مدار أكثر قليلاً من عقدين، مع إيلاء الاعتبار الواجب لسيادة القانون الدولي والعدالة.

ويأمل وفدي أن تكتمل عملية المساءلة تلك وأن تكون بمثابة رسالة واضحة من المجتمع الدولي بأنه لن يسمح بأن تمر الجرائم ضد الإنسانية بدون عقاب.

أخيراً، يكرر وفدي تهنئته للمحكمة الدولية لرواندا بمناسبة مرور عشرين عاماً على إنشائها، التي احتفلت بها مؤخراً.

السيدة مورموكايته (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أستهل بياني بتوجيه الشكر للقاضيين ميرون ويونسن والمدعين العامين براميرتس وجالو على إحاطاتهم الإعلامية الزاخرة بالمعلومات، وأن أثني على تفانيهم المستمر، وكذلك أطقم موظفيهم، وأحييهم على المهام المهمة التي تقوم بها المحكمتان وآلية تصريف الأعمال المتبقية.

في الشهر الماضي، احتفلت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بالذكرى السنوية العشرين لإنشائها. وتمثل هذه المحكمة تذكرة لنا بالمأساة الإنسانية الفادحة لشعب رواندا وتقاعس المجتمع الدولي عن حمايته. وفي الوقت نفسه، هي أيضاً رمز لتصميمنا المشترك على دعم ومواصلة مساءلة المسؤولين عن أبشع الجرائم بشكل فعال.

ومحكمة رواندا قدمت إسهاماً قيماً في القانون الجنائي الدولي من خلال اجتهاداتها الفقهية، وهي تواصل القيام بذلك، وخاصة من خلال أحكامها فيما يتعلق بالإبادة الجماعية والجرائم الجنسية. وتواصل محكمة رواندا ومحكمة يوغوسلافيا السابقة الدفاع عن احترام سيادة القانون والإسهام في عملية المصالحة المؤلمة وإن كانت ضرورية للتوصل إلى السلام المستدام. وكإبداعات لمجلس الأمن، فهما جزء من تراث المجلس نفسه أيضاً.

يبين التقريران اللذان قُدما هذا الصباح بوضوح أن كلتا المحكمتين تتحركان بثبات نحو إنجاز ولاياتهما. ونرحب بالخطوات التي اتخذتاها من أجل الإنهاء الفعلي للقضايا التي لا تزال قيد النظر، مع إحالة المهام المتبقية إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية. وقد أحرزت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تقدما ملموسا خلال آخر فترة مشمولة بالتقرير، حيث أنها قد

أكملت إجراءات الاستئناف فيما يتعلق بخمسة أفراد آخرين. ولم يتبق اليوم سوى قضية استئناف واحدة فقط قبل أن تنتهي المحكمة من أنشطتها القضائية. ونسلم بالتحديات التي واجهت المحكمة في الوفاء بالمواعيد النهائية للمحاكمات الأربعة وقضايا الاستئناف الخمسة المتبقية، بما في ذلك المقابر الجماعية التي عُثر عليها مؤخرا. وفي هذا الصدد، نحيط علما بآخر توقعات من الرئيسين، ونشجعهما على مواصلة اتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل الإبقاء على حالات التأخير عند أدنى حد.

وتتوقف المساءلة عن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية على انتهاء المحكمتين وآلية تصريف الأعمال المتبقية مما تبقى من إجراءات في الوقت المناسب، وعلى نجاح المحاكمات الوطنية، على حد سواء. وفي هذا الصدد، نشاطر القلق الذي أعرب عنه المدعي العام براميرتس فيما يتعلق ببطء التعامل مع جرائم الحرب، ولا سيما في حالات العنف الجنسي، من قبل المؤسسات الوطنية في البلدان التي انبثقت عن يوغوسلافيا السابقة. ومع التسليم بأن الأمر متروك للسلطات الوطنية للانتهاء من القضايا المعلقة، فإننا نرحب بالجهود التي يبذلها مكتب المدعي العام في هذا الصدد، بما في ذلك عن طريق نقل الخبرات والمعلومات بغية بناء القدرات الوطنية الضرورية.

ولا يزال ما يقدمه المجتمع الدولي من دعم وتعاون أساسيا في إنجاز بعض أهم مهام كلتا المحكمتين وآلية تصريف الأعمال المتبقية. وفي هذا الصدد، نلاحظ الجهود الوارد وصفها من جانب المدعي العام جالو فيما يتعلق بالاعتقال والتسليم المعلق للهاربين التسعة المتبقين الذين أصدرت بحقهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام، ونشدد على الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي تحقيقا لهذا الغرض. كما نلاحظ بطء التقدم المحرز فيما يتعلق بنقل الأفراد الذين تمت تبرئتهم أو الذين أنهوا فترة العقوبة التي حكمت بها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونشجع جميع الدول القادرة على القيام بذلك على الرد بالإيجاب على طلبات النقل المقدمة من المحكمتين، ويعد المثال الذي ضربته بلجيكا هو آخر الأمثلة التي يمكن أن يحتذى بها.

ونلاحظ أن آلية تصريف الأعمال المتبقية – التي تعمل عن كثب مع كلتا المحكمتين – قد تولت تدريجيا العديد من المهام الأساسية، بما في ذلك ما يتعلق بإنفاذ الأحكام، وحماية الضحايا والشهود، وإدارة المحفوظات. أما الزيادة في الإجراءات القضائية في آلية تصريف الأعمال المتبقية والكيفية التي تتعامل بها مع عبء العمل، فتمدنا على وجه الخصوص بالثقة في استعدادها للاستمرار في أداء مهام المحكمتين.

ونشدد على أن الانتقال السلس للمهام من المحكمتين إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية يقع أيضا على عاتق مجلس الأمن، حيث أن عليه أن يبت في تمديد ولايات القضاة والمدعين العامين. وفي هذا الصدد، أود أن أغتنم هذه الفرصة كي أتوجه بالشكر إلى شيلي – رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحاكم الدولية – لدورها القيادي في توجيه المشاورات بشأن هذه المسألة. ونسلم بأن تواريخ الإغلاق تتوقف على الانتهاء من الدعاوى الجارية، مع إبداء الاحترام الكامل لمعايير الإجراءات القانونية الواجبة والإنصاف.

وأخيرا، في حين أن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد تناولتا بعضا من أفظع الجرائم في التاريخ الحديث، فإنهما بالتأكيد ليستا الهيئتين الوحيدتين اللتين قامتا بذلك. ولا تزال الفظائع الجماعية تُرتكب في أجزاء أخرى من العالم دون عقاب. وقد أتاح إنشاء المحكمة الجنائية الدولية باعتبارها هيئة دائمة إمكانية واقعية لوضع حد للإفلات من العقاب على أشد الجرائم خطورة التي تحظى باهتمام دولي عندما لا تُكفل العدالة أو عندما لا تتوافر إمكانية كفالة تحقيقها بطريقة خلاف ذلك. ولذلك، فإننا نشدد مرة أخرى على أهمية ضمان أن يفي المجلس بمسؤولياته

في وضع حد للإفلات من العقاب وضمان تحقيق العدالة والمساءلة. وفي هذا الصدد، يمثل تقديم الدعم إلى المحكمة الجنائية الدولية أمرا لا غنى عنه للتأكد من أنه يمكنها الوفاء بتوقعات العديد من ضحايا تلك الجرائم، الذين قد تكون هذه الهيئة بالنسبة إليهم هي الملجأ الوحيد لتحقيق العدالة.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الرئيس ميرون، والرئيس يونسن، والمدعي العام براميرتس، والمدعي العام جالو على إحاطاتهم الإعلامية.

يمثل عام ٢٠١٤ معلما رمزيا للمحكمتين الدوليتين نظرا لإمكانية إنجاز ولاياتهما في مكافحة الإفلات من العقاب على النحو المطلوب في القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠). فقد اقترب الانتهاء من معظم القضايا المعلقة أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، كما اقتربت المحكمتان نفسيهما من خط النهاية. ونلاحظ العمل الشاق الذي يقوم به القضاة والموظفون والمدعون ومحامو الدفاع خلال الفترة المشمولة بتقرير كل منهما، ونود أن نشيد بذلك. ومع ذلك، من المتوقع أن يتأخر استكمال عمل المحكمتين المتعلق بالقضايا. ولا تزال هناك قضية أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وعدة قضايا أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة قيد النظر، ولن يتم البت فيها قبل عام ٢٠١٧. وفي حين لم تتمكن المحكمتان من الانتهاء تماما من جميع الولايات التي من المقرر أن تنتهي في عام ٢٠١٤، فلا يمكن أن تُترك ولايات بهذه الأهمية دون إتمامها.

ولذلك، ترى جمهورية كوريا أن تمديد ولايات القضاة والمدعين العامين للمحكمتين أمر ضروري من أجل أن يتمكنوا من الانتهاء من عملهم. غير أننا، ونظرا لصحة أنه من المتوقع أن تتجاوز الولايات الموعد النهائي المقرر، نود أن نطلب من المحكمتين أن تضاعفا جهودهما لإنهاء عملهما وفقا لاستراتيجيات إنجاز كل منهما. وإذا كان سبب التأخير يرجع إلى عدم الكفاءة أو المشاكل الإجرائية المتراكمة للمحكمتين، فينبغي بذل جهود إضافية كبيرة أو إيجاد حلول خاصة. وفي هذه المرحلة، يتعين علينا أن نتذكر أن القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) يمثل وعدا ليس أمام مجلس الأمن فحسب، بل وأمام الضحايا والشهود والمجتمع الدولي ككل. ونأمل أن تضع المحكمتان بعد تمديد فترة ولاياتهما أساسا صلبا للمجتمع الدولي لسد ثغرة الإفلات من العقاب من أجل الأجيال المقبلة.

وأخيرا، يؤكد وفد بلدي على أهمية استمرار الجهود المبذولة من أجل نشر إرث المحكمتين. ونوصي بأن تعمل أنشطة المحكمتين والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين على تقريب عمل المحكمتين إلى المجتمعين الدولي والإقليمي.

السيد ستيهيلان (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الرئيس ميرون والرئيس يونسن والمدعين العامين براميرتس وجالو، على إحاطاتهم الإعلامية. وتكرر فرنسا شكرها لجميع موظفي المحكمتين على عملهم من أجل تحقيق نجاح الإجراءات. ونلاحظ أهمية حشد جميع الأطراف من أجل احترام الجدول الزمني الذي حدده المجلس، على مستوى كل من المحاكمات ودعاوى الاستئناف أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وقد بدأ فرعا آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين عملية الانتقال، بحيث يمكن أن تستمر أعمال تحقيق العدالة ويتم إنجازها.

وتولي فرنسا أهمية خاصة لكفالة أن تواصل المحكمتان تحقيق العدالة مع الاحترام الكامل للضمانات الإجرائية، وذلك كجزء من استراتيجية الإنجاز. وفي حين توجد العديد من الأسباب لحالات التأخير المتعلقة بالمواعيد النهائية الواردة في القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)، فإن حالات التأخير تعني أنه يجب علينا أن نضاعف اهتمامنا بفعالية العمل واستخدام الموارد

المخصصة. وإذ تضع فرنسا في اعتبارها ذلك الشرط المزدوج، فإنها تؤيد تمديد ولايات القضاة والمدعين العامين بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

وتمثل هذه المناقشة فرصة أمام المجلس ليرحب بالعمل الهام الذي تضطلع به المحكمتان بهدف مكافحة الإفلات من العقاب وتشجيع المصالحة، وفرصة بالنسبة لنا لتحديد الأعمال التي يقع القيام بها الآن على عاتق الدول، حتى يتسنى لما أُنجز من أعمال من أجل تحقيق العدالة أن يُسجل للتاريخ. لقد احتفلنا في عام ٢٠١٣ بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد القرار ٨٢٧ (١٩٩٣)، الذي أنشئت بموجبه المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وخلال السنوات العشرين، أحرز الحوار السياسي الإقليمي تقدما كبيرا، باعتباره جزءا من العمل الدؤوب الذي اضطلع بها الاتحاد الأوروبي. فمن خلال الأحكام الصادرة عنها، وأهميتها الحاسمة فيما يتعلق بالتعاون والمساعدة الجنائية بين سلطات الادعاء في مختلف الدول بهدف مقاضاة المجرمين، ومن خلال فعاليتها في التعامل مع ١٦٦ شخصا ممن صدرت أوامر بإلقاء القبض عليهم وتم اعتقالهم ومحاكمتهم، عملت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بمثابة ضمانا للحق في معرفة الحقيقة، من أجل مكافحة الإفلات من العقاب ومن أجل إرث كان له دور محوري في التطورات الإقليمية.

من الآن فصاعدا، سيكون للدول المعنية مواصلة بناء سيادة القانون، مما سيضمن استقلال السلطة القضائية. لذلك، يجب أن تظل محاكمة ما يسمى المجرمين من المستوى المتوسط أولوية وطنية بدعم من المشاركة والتعاون الإقليميين المستدامين.

وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، شهد عام ٢٠١٤ الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للمحكمة. ووفرت الاحتفالات فرصة للتذكير بأهمية عمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، التي وضعت العدالة في صلب المصالحة الوطنية وإعادة الإعمار. وستواصل فرنسا دعم المحكمة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية بشأن المسائل التي أثيرت هذا الصباح، وخصوصا إلقاء القبض على الهاربين التسعة المتبقين، الذين أصدرت المحكمة بشأنهم مذكرات ضبط وإحضار. إن فرنسا تذكر بالالتزام المترتب على جميع الدول المتعلق بالتعاون مع المحكمة والآلية في هذا الصدد. وأود أيضا أن أشير إلى أن القضيتين اللتين أحالتهما المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى السلطات القضائية الفرنسية، وهما قضيتا السيد بوسيباروتا والسيد مونشياكا، قد تم الفصل فيهما بكل الحرص والصرامة اللازمين. وأخيرا، فإن فرنسا، التي استضافت مؤخرا شخصين، تود أن تؤكد أهمية نقل الأشخاص الذين برأتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أو الذين أمضوا مدة حبسهم إلى مكان آخر.

إن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، تمثلان مرحلة رئيسية من مراحل مكافحة الإفلات من العقاب. وبينما تنفذان استراتيجيات لاستكمال عملهما، من المناسب الآن تقدير إرثهما القضائي، وكذلك جهودهما في مجال العدالة، التي ينبغي الآن أن تستمر، فيما يخص الذاكرة وكذلك السجل الأكاديمي. وتطلب ذلك أيضا استمرار اليقظة فيما يخص حماية الشهود، والتركيز على حقوق الضحايا. وستشكل المناقشة العامة خلال جمعية الدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية، التي هي في حالة انعقاد الآن، فرصة بالنسبة للدول الأطراف الـ ١٢٢، للتذكير بدعمها لمكافحة الإفلات من العقاب، والسعي إلى تحقيق العدالة.

وفي الختام، أود أن أشكر سفير شيلي، رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، وكامل فريقه، خصوصا على ما بذلوه من جهود فيما يخص تسوية مسألة إدارة استراتيجية الإنجاز. وأود أيضا أن أشكر ممثلي المحكمتين الدوليتين، ومكتب الشؤون القانونية في الأمانة العامة، على

حرصهم على تنفيذ المرحلة الانتقالية المنصوص عليها في القرارين ١٩٦٦ (٢٠١٠) و ٢١٣٠ (٢٠١٣).

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر القاضي تيودور ميرون، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والقاضي فاغن يونسن، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والسيد حسن بوبكر جالو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والسيد سيرج براميرتس، المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ويصادف هذا العام ٢٠١٤، الذكرى السنوية العشرين المزدوجة، ونحن نخلد ذكرى الإبادة الجماعية ضد التوتسي في شهر نيسان/أبريل، وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وبالنظر إلى الماضي، فإننا نقر بالدور الهام الذي تضطلع به المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في مجال مكافحة الإفلات من العقاب على جرائم الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية الأخرى. وأصدرت المحكمة مجموعة كبيرة من الاجتهادات القضائية، بما في ذلك تعاريف جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، وكذلك أشكال المسؤولية، على غرار مسؤولية القادة. وفي هذا الصدد، حكمت الدائرة الابتدائية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، من خلال حكمها في قضية أكايسو، بأن الإبادة الجماعية في رواندا تمت ضد التوتسي كمجموعة. وفي نفس القضية، قضت المحكمة أيضا بأن أعمال الاغتصاب والعنف الجنسي تشكل جريمة ضد العدالة، إذا ارتكبت بقصد تدمير جماعة مستهدفة. ولأنه كان لدى محامي الدفاع في أروشا، وأنا آسف لقول ذلك، عادة سيئة تتمثل في استخدام إنكار الإبادة الجماعية كحجة للدفاع، أصدرت دائرة الاستئناف بالمحكمة في عام ٢٠٠٦ إشعارا قضائيا يقرر بأن الإبادة الجماعية ضد التوتسي في رواندا قد وقعت باعتبارها حقيقة من الحقائق المعروفة للجميع.

ومع ذلك، ورغم هذا الاجتهاد الواضح والثابت، كان مجلس الأمن وحتى المحكمة نفسها مترددين في أن يحددا، في قرارات أو تقارير أو وثائق أخرى، ما إذا كانت إبادة جماعية قد ارتكبت ضد التوتسي، واختارا صياغة عامة فيما يخص الإبادة الجماعية في رواندا. وأود أن أذكر بأن القرار ٢١٥٠ (٢٠١٤) المؤرخ ١٦ أبريل/نيسان قد ذكرنا بارتكاب إبادة جماعية ضد التوتسي، وبأنه خلال تلك الإبادة الجماعية، جرى أيضا قتل الهوتو وغيرهم ممن عارضوها. وفي هذا الصدد، فإننا نحيط علما بارتياح باستخدام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لأول مرة (S/2014/546) عبارات القرار ٢١٥٠ (٢٠١٤). وبوصفنا روانديين، فإننا نعتقد بأن استخدام مثل هذه المصطلحات، التي تسمي المجموعة المستهدفة، أمر بالغ الأهمية، لأنه يسهم في التصدي لمنكري الإبادة الجماعية، الذين يسيئون استعمال مصطلح ”الإبادة الجماعية في رواندا“ في محاولة لإرباك العالم بشأن الذين كانوا هدفا لتلك الإبادة الجماعية.

وب انتهاء عمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، نلاحظ توجيه الاتهام لـ ٩٣ شخصا في قضايا إبادة جماعية؛ وهم أساسا من العقول المدبرة والقادة الوطنيين والمحليين الذين لم تصل لهم يد العدالة في رواندا، لأنهم كانوا هاربين دوليين. إننا نرحب بالإدانة مؤخرا لماتيو نغيرومباتسي وإدوارد كراميرا، وهما على التوالي رئيس ونائب رئيس الحركة الثورية الوطنية من أجل التنمية، الذي هو الحزب الرئاسي السابق الذي خطط للإبادة الجماعية ونفذها. ونأسف مع ذلك، لتبرئة عدد من العقول المدبرة الأخرى للإبادة الجماعية، بمن في ذلك كبار القادة العسكريين، والوزراء ورؤساء الحكومات المحلية، رغم وجود أدلة موضوعية ضدهم. كما أننا نأسف لتأخر المحكمة الجنائية الدولية في استراتيجية إنجازها، كما يتبين من الإجراءات التي

لا نهاية لها في قضية بوتاري. إننا نحث المحكمة بقوة على ضمان الانتهاء من القضية، في أقرب وقت ممكن.

وفيما يتعلق برصد القضايا المحالة إلى المحاكم الوطنية، نعلم بأن قضيتي فاتسلاف مونيشكا ولوران بوسيباروتا، المحالتين إلى المحاكم الفرنسية في عام ٢٠٠٧، يقال مرة أخرى إنهما في مرحلة التحقيق، دون إحراز أي تقدم يذكر. ويساورنا بالغ القلق جراء هذه التأخيرات المتكررة في إجراءات القضايا التي أحالتها المحكمة إلى فرنسا، وفقا للمادة ١١ مكررا من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. وعلى سبيل المقارنة، أود أن أشير إلى أن القضيتين المحالتين إلى رواندا في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، وهما أيضا تحت مراقبة المحكمة، متقدمتان بفارق كبير في إجراءاتهما القضائية، رغم أن إحالتهما جرت بعد مضي خمسة وستة أعوام على إحالة القضيتين إلى فرنسا. ونظرا لأن تأخير العدالة هو حرمان منها، فإنني أدعو السلطات الفرنسية إلى تسريع وتيرة التحقيقات المتبقية.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال القلق يساور رواندا جراء حقيقة أن تسعة هاربين مطلوبين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لا يزالون طلقاء، بمن في ذلك الثلاثة الذين يعد إلقاء القبض عليهم أولوية قصوى وهم فليسيان كابوغا وبروتيس مبيرانيا وأوغستين بيزيمانا. وفي هذا الصدد، أود الإشارة إلى أمر أشار إليه في وقت سابق المدعي العام جالو، ويتمثل في إطلاق مبادرة الهاربين الدولية، في كيغالي في ٢٤ تموز/يوليه، جنبا إلى جنب مع مكتب العدالة الجنائية العالمية التابع لوزارة خارجية الولايات المتحدة والإنتربول.

ويود المدعي العام في رواندا أن تلي تلك المبادرة نتائج ملموسة. وتحقيقا لذلك، فإننا نكرر دعوتنا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وخصوصا تلك التي تقع في منطقتنا، إلى التعاون في اعتقال جميع الهاربين المتبقين من مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية عملا بالقرار ٢١٥٠ (٢٠١٤).

وفيما يتعلق ببرامج التوعية، فإننا نلاحظ أنه في حين بلغ عدد الزوار إلى مركز المعلومات التابع للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في أروشا ٤٣٧ زائرا، فقد استقبل مركز المعلومات في كيغالي ٠٠٠ ٤٢ زائر، وأن مراكز الإعلام الصغيرة التابعة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد اجتذبت ٠٠٠ ٢٣ زائر، بما في ذلك كبار المسؤولين في الأمم المتحدة، والمسؤولين الحكوميين والأكاديميين وممثلي المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن عامة الجمهور. ويبرر ذلك طلبنا – الذي تؤيده جميع الدول الخمس الأعضاء في جماعة شرق أفريقيا: أوغندا، بوروندي، تنزانيا، رواندا، وكينيا – المتعلق بنقل جميع محفوظات المحكمة الجنائية الدولية إلى رواندا بعد الانتهاء من إجراءات الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية. ويحدونا الأمل في أن يشكّل نقل المسؤولية عن إدارة مركز أوموسانزو للمعلومات والتوثيق إلى حكومة رواندا، فضلا عن المراكز الإضافية الـ ١٠ في المقاطعات، خطوة هامة في عملية نقل جميع محفوظات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

ويصادف العام المقبل إحياء الذكرى العشرين لأعمال إبادة جماعية أخرى، هي الإبادة الجماعية للبوسنيين في سريبرينيتسا، على النحو الذي أرسته المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في عام ٢٠٠٤. ونثني على المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لإلقائها القبض على جميع المتهمين الهاربين وإكمال الإجراءات المتخذة ضد ١٤١ متهما من جملة ١٦١ متهما، فضلا عن الإشادة بإنجازاتها. ونلاحظ أن المحكمة لن تتمكن من إنجاز عملها بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ونحثها، مثلما فعلنا مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، على تسريع إجراءاتها. ونغتنم هذه الفرصة لنعرب عن شعورنا بالقلق العميق إزاء استمرار آفة إنكار وقوع الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا، بما في ذلك من قبل موظفي الدولة، الأمر الذي يسبب آلاما إضافية للناجين.

وعليه، ندعو جميع القادة في المنطقة إلى التمسك بتاريخهم، والعمل من أجل التوصل إلى مصالحة حقيقية ولأم الجراح.

وإذ نحيي الذكرى السنوية العشرين لأعمال الإبادة الجماعية في رواندا وسريبرينيتسا، نود أن نثني على المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وآلية تصريف الأعمال المتبقية، على جهودها المتواصلة الرامية إلى كفالة تحقيق العدالة والمساءلة عن أشد الجرائم خطورة. ونحث المجتمع الدولي وآلية تصريف الأعمال المتبقية، على ضمان إلقاء القبض على الهاربين المتبقين المتهمين من قبل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وتقديمهم إلى العدالة. ونحث المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة على إنجاز القضايا المتبقية أمامهما. ويحدونا الأمل – بطبيعة الحال – في أن تسرّع السلطات الفرنسية إجراءات التحقيق في القضيتين المحالتين إليها من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، لا سيما وأنها مستمرة منذ سبع سنوات.

السيدة كينغ (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيسين ميرون ويونسن، والمدعيين العامين براميرتس وجالو على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة. ونثني على المحكمتين لما أحرزتاه من تقدم فيما يتصل بالوفاء بولايتيهما خلال الأشهر الستة الماضية. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فإن هذين التقريرين يساعدان في إبراز الإسهام المستمر لهذه الكيانات الثلاثة جميعا في تحقيق العدالة الجنائية الدولية. ونتفق مع القاضي يونسن في أنها قد أسهمت في تغيير مشهد القانون الجنائي الدولي إلى الأبد، وأن إسهامها لا يقتصر على التطوير الجاري للقانون الجنائي الدولي فحسب، بل يمتد إلى تقديم المساعدة والدعم إلى الضحايا والشهود، فضلا عن تقديم الدعم فيما يتعلق ببناء القدرات والحفاظ على الإرث. وتشيد أستراليا أيضا بكلتا المحكمتين على جهودهما المبذولة لإنجاز عملهما بسرعة، في ذات الوقت الذي تكفلان فيه إجراء المحاكمات والطعون على نحو يتفق مع معايير المحاكمة العادلة.

وكما يبيّن هذان التقريران، فإن هناك طعنا واحدا فحسب أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وأربع محاكمات وخمسة طعون أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وإن من مصلحتنا جميعا ألا يستمر عمل المحكمتين إلى ما لا نهاية، لكن من الأهمية بنفس القدر توفير الاعتمادات من أجل كفالة الإنجاز الناجح لعملهما على القضايا المتبقية. وعليه، ترى أستراليا أنه ينبغي تمديد فترة عضوية قضاة المحكمتين والمدعين العامين إلى حين إنجاز العمل على هذه القضايا.

غير أن الإنجاز الناجح لعمل المحكمتين يقتضي أكثر من مجرد تمديد فترة ولاية القضاة. أولا، إن من الأهمية بمكان أن يعمل جميع أصحاب المصلحة معا لكفالة إلقاء القبض على الهاربين التسعة المتبقيين المتهمين أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ويجب أن تتعاون الدول الأعضاء مع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، التي لا تتعقب الهاربين الثلاثة الخاضعين لولايتها القضائية فحسب، بل وتقدم المساعدة في تعقب الأشخاص الستة الآخرين الذين أحيلت قضاياهم إلى رواندا. تحقيقا لتلك الغاية، فإننا نرحب بإطلاق المبادرة المعنية بإلقاء القبض على الهاربين الدوليين في ٢٤ تموز/يوليه في كيغالي، من قبل المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومكتب العدالة الجنائية العالمية التابع لوزارة خارجية الولايات المتحدة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية والمدعي العام في رواندا.

ثانيا، يجب أن نعمل معا لإيجاد حلول لمعالجة محنة الأشخاص الثمانية الذين برأتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والأشخاص الثلاثة الذين أفرجت عنهم المحكمة وأصبحوا في حاجة إلى نقلهم من أروشا. وفي حين نرحب

بإعادة توطين أحدهم في بلجيكا مؤخرا، فإن من المعروف جيدا أن الـ ١١ شخصا الذين ما زالوا باقين في تترانيا يواجهون مشكلة قانونية بدون وثائق هوية أو وضع سليم فيما يتعلق بالهجرة أو وسائل العيش بصورة مستقلة عن المحكمة. وعليه، فإن عمل المحكمتين لا ينتهي بمجرد صدور حكم الاستئناف النهائي. ويشكل ضمان الرفاه المستمر للضحايا والشهود، فضلا عن المتهمين والمحكوم عليهم، جزءا لا يتجزأ من ولاية المحكمتين. ويجب أن يقدّم المجلس – عبر الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين – الدعم اللازم إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وآلية تصريف الأعمال المتبقية بغية تمكينهما من التوصل إلى حل مرضٍ لمسألة إعادة التوطين هذه. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لأشكر السفير باروس ميليت وفريقه، على قيادة شيلي للفريق العامل غير الرسمي.

ثالثا، نشير إلى الشواغل التي أعرب عنها المدعي العام براميرتس في تقريره (S/2014/827، المرفق الأول) بشأن عدم إحراز تقدم كاف في القضايا المحالة إلى المؤسسات الوطنية في يوغوسلافيا السابقة، وخاصة في البوسنة والهرسك. ونهيب بالسلطات في البوسنة والهرسك أن تكفل إحراز تقدم في القضايا المحالة إلى ولايتها القضائية من قبل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في أقرب وقت ممكن. وفي ذلك الصدد، فإن إلقاء القبض على ١٥ شخصا في ٥ كانون الأول/ديسمبر يزعم أنهم شاركوا في المذبحة التي ارتكبت في عام ١٩٩٣، عقب تحقيق مشترك من قبل السلطات البوسنية والصربية معهم، يمثل تطورا جديرا بالترحيب.

ونلاحظ مع القلق العوائق التي تحول دون تحقيق المصالحة، على النحو المبيّن في تقرير المدعي العام براميرتس. وتدعو أستراليا المسؤولين في صربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك إلى الامتناع عن الإدلاء ببيانات تنطوي على التشكيك في الأحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو رفضها. وندعوها أيضا إلى كفالة اتخاذ الخطوات اللازمة لرفض تحريف الوقائع، بما في ذلك إنكار وقوع الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا. بل يجب رفض جميع الجهود المبذولة لتحريف الوقائع وإنكار وقوع الإبادة الجماعية رفضا قاطعا، ما دامت تعوق تحقيق المصالحة والمساءلة، ولما تشكّله من إساءة بالغة إلى جميع الضحايا.

وفي الختام، فإننا ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الأثر السلبي المترتب عن فقدان الموظفين ذوي الخبرة والصعوبات التي تواجه تعيين الموظفين الجدد على قدرة المحكمتين على الوفاء بالمواعيد المحددة لإنجاز أعمالهما. ونحن على استعداد لدعم أي مبادرات معنية بتوفير الموارد البشرية من شأنها مساعدة المحكمتين في التصدي لتلك التحديات.

ومن الضروري أن يقدّم المجلس دعمه الكامل إلى المحكمتين وآلية تصريف الأعمال المتبقية. ونتفق مع رأي القاضي ميرون القائل بأن المحكمتين قد دشنتا عهدا جديدا من المساءلة. وبطبيعة الحال، فقد اضطلع المجلس بدور أساسي في تدشين ذلك العهد وما تزال تقع على عاتقه مسؤولية أساسية إزاء مواصلة تقديم الدعم له. وإن كان المجلس ملتزما بكفالة حصول الضحايا والناجين من المآسي في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا على العدالة التي يستحقونها، وإن كان المجلس يعني حقا ما يقول بشأن أهمية مكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم الدولية، فإنه سيواصل تقديم كل ما يلزم من الدعم إلى المحكمتين وآلية تصريف الأعمال بغرض تمكينها من إنجاز أعمالها واختتام هذا الفصل من فصول العدالة الجنائية الدولية. ومن شأن ذلك أن يترك إرثا دائما وهاما للغاية.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم بشأن عمل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وإنني أنضم إلى المتكلمين الذين أخذوا الكلمة

قبلي في توجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية على إحاطاتهم الموجزة.

نود أن نعرب عن تقديرنا العميق لرئيسي المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على تقريريهما (S/2014/556 و S/2014/546) اللذين بيّنا على وجه الخصوص التقدم المحرز نحو تحقيق استراتيجية الإنجاز للمحكمتين والتدابير التي تتخذها المحكمتان لكفالة الانتقال السلس إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

وفيما يتعلق بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، تلاحظ نيجيريا أن المحكمة قد أكملت إجراءات في حق ١٤١ من الـ ١٦١ فرداً الذين صدرت لوائح اتهام بحقهم. ونشيد بقضاة المحكمة والموظفين لتركيزهم العازم على إنجاز ما تبقى من الإجراءات القضائية بأسرع ما يمكن دون المساس بمبادئ الإجراءات القانونية الواجبة والإنصاف. ونشيد بنجاح المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والدول المتعاونة في تحديد أماكن الهاربين وإحالتهم إلى ولاية المحكمة. ونتيجة لذلك، لا يوجد هاربون من العدالة مطلوبون للمحاكمة فيما يتعلق بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وهذا إنجاز رائع في مكافحة الإفلات من العقاب.

ونثني على المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة للتدابير التي اتخذتها من أجل الإسراع في عملها. ويكتسي أهمية خاصة الرصد الدقيق للتقدم المحرز في سير المحاكمات والطعون من جانب الفريق العامل المعني بجداول المحاكمات والطعون للحؤول دون التأخر في الإجراءات القضائية. وبذلك وغيره من التدابير القائمة، نحن على ثقة بأن المحكمة ستكون قادرة على العمل على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية للبت في جميع القضايا المتبقية بأقل قدر من التأخير.

وفيما يخص تعيين الموظفين واستبقاءهم، يشير التقرير إلى أن المشكلة أصبحت ذات تأثير سلبي على استراتيجية الإنجاز للمحكمة. وهذا أمر مفهوم، في ضوء التقليص الجاري في حجم المحكمة. ومع ذلك، فمن الضروري الحفاظ على توازن دقيق يمكن من المضي قدما في عمل المحكمة دون عوائق. وفي هذا الصدد، يسرنا أن نلاحظ أن المحكمة قد اتخذت تدابير من أجل تحسين استبقاء الموظفين وتعيينهم وترقيتهم. ويحدونا الأمل في أن يتسنى حل هذه المسألة في الوقت المناسب عن طريق التعاون مع الشعبة ذات الصلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

وتحيط نيجيريا علماً مع الارتياح بالتقدم الذي أحرزته المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في تنفيذ استراتيجية الإنجاز، التي يجري تحديثها باستمرار منذ عام ٢٠٠٣. ومن المهم أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم إصدار جميع أحكام الاستئناف التي لم يبت فيها، باستثناء نيراماسوهوكو وآخرون (”بوتاري“). أتاح ذلك للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا أن تركز جهودها على الانتقال إلى الآلية. يدل الإنجاز شبه الكامل لقضاياها على فعالية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا كأداة في البحث عن العدالة والمساءلة لمرتكبي جرائم الفظائع الجماعية.

ونلاحظ أن عملية إعداد وتقديم المحفوظات إلى الآلية يشكلان تحديان رئيسيان. ومع ذلك، نحث المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على مواصلة إيلاء الاهتمام الواجب لعملية نقل هذه السجلات والمحفوظات إلى الآلية. ومن الجدير بالذكر أيضا أنه في يوم ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أطلقت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا موقعها الشبكي الجديد، الذي يتضمن معلومات عن أعمالها المتبقية، والإنجازات المحققة والدروس المستفادة في سعيها لتحقيق العدالة. ونثني على المبادرة في أيلول/سبتمبر الماضي لعقد حلقة عمل عن الممارسات المستحدثة للمحكمتين الدوليتين والمحكمة الجنائية الدولية، والتي كانت الأولى من نوعها في حقيقة الأمر.

وترحب نيجيريا بالتقريرين المرحليين المقدمين من الرئيس والمدعي العام لآلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين عن الفترة من ١٦ أيار/مايو إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ (S/2014/826، المرفق الأول). ويسرنا أن نلاحظ أن الآلية تتلقى الدعم من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ومكتب الشؤون القانونية في الأمانة العامة للأمم المتحدة والدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ووفقاً للولاية المسندة إليها، تولّت الآلية الآن المسؤولية عن العديد من مهام المحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ولرواندا. وندعو الآلية إلى أن تواصل العمل في تعاون وثيق مع مسؤولي وموظفي كلا المحكمتين على السواء من أجل كفالة الانتقال السلس لما تبقى من المهام والخدمات. وينبغي للآلية أيضاً أن تعمل نحو مواءمة واعتماد أفضل الممارسات.

وتشيد نيجيريا بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لما قدمتاه من إسهامات في تطوير القانون الجنائي الدولي الموضوعي والإجرائي. كما أن المحكمتين ترمزان أيضاً إلى الالتزام الصارم من جانب المجتمع الدولي لمكافحة الإفلات من العقاب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

السيد أويارثابال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أن أرحب بحضور الرئيسين ميرون ويونسن في مجلس الأمن، والمدعيين العامين جالو وبراميرتس.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر شيلي وأشيد بالطريقة التي أدارت بها أعمال الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحاكم الدولية. وأعرب عن تقديري للسفير كريستيان باروس ميليت وفريقه.

بعد عقدين من النشاط، وصلت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى مرحلة الإنجاز، ووفقاً لاستراتيجية الإنجاز التي اعتمدها المجلس، يجب عليهما أن تستكملا العمل القضائي وفقاً للجدول الزمني المقرر، وإحالة القضايا والملفات إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية. تود الأرجنتين أن تعرب على نحو إيجابي عن إشادتها بالتقدم المحرز الذي أفيد به فيما يتعلق بالمحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ولرواندا فضلاً عن الطريقة التي تواصل بها الآلية أعمالها في موقعيها.

وفيما يتعلق بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، تجدر الإشارة إلى أن محاكمات معظم الأفراد المتهمين البالغ عددهم ١٦١ قد استُكملت، وأنه لم يعد هناك أي من قضايا الهاربين. أحرزت المحكمة تقدماً في الانتهاء من القضايا التي لا تزال معلقة. وسوف يستمر بعضها حتى نهاية هذا العام. ولذلك فمن الجدير الأخذ في الاعتبار الظروف التي يمكن أن تؤثر على طول مدة الإجراءات، مثل اكتشاف المقابر الجماعية الذي حدث مؤخراً، والتحديات أو الصعوبات التي تواجه الاحتفاظ بالموظفين المؤهلين.

ونحن نرى أن الوظيفة القضائية نفسها تواجه صعوبات معينة، بالنظر إلى تعقّد القضايا، والوضع الانتقالي الحالي، ومسائل من قبيل إلقاء القبض على آخر الهاربين من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في عام ٢٠١١. تؤيد الأرجنتين تجديد مجلس الأمن ولايات القضاة والمدعين العامين للمحكمتين على السواء. ويعتقد بلدي أيضاً أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل النظر، من خلال الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحاكم الدولية، في التدابير الرامية إلى تيسير استبقاء الموظفين من كلتا المحكمتين. ونحن نسلم بالدور النشط الذي تضطلع به الرئاسة الشيلية للفريق العامل في هذا الصدد.

كما أننا نقدر المعلومات الواردة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجية الإنجاز الخاصة بها. لقد أنجزت المحكمة أنشطة مهمّة تتعلّق بالمتهمين

الـ ٩٣، بعد أن أكملت أو كادت تكمل القضايا في مرحلة المحاكمة والاستئناف، مما لا يترك سوى الاستئناف في قضية نييراماسوهوكو وآخرون (”بوتاري“) لإتمامها في آب/أغسطس عام ٢٠١٥.

ونحن نسلّم بأن القبض على الهاربين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا هو أمر على سلّم الأولويات. وحقيقة أن تسعة متهمين من الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام ما زالوا بين الهاربين أمر غير مشجع.

ومن بين أولئك الفارين، لا يزال ثلاثة أشخاص خاضعين للاختصاص القضائي الذي تم نقله إلى الآلية، وهي تقف على أهبة الاستعداد لتقديمهم إلى المحاكمة بمجرد إلقاء القبض عليهم. غير أنه وكما سبق أن ذكرت الأرجنتين، فإن تعاون جميع الدول ضروري بموجب الالتزام المنصوص عليه في القرار ٩٥٥ (١٩٩٤) من أجل القبض على الهاربين، سواء أولئك الذين يخضعون لولاية الآلية أو أولئك الذين نُقلت قضاياهم إلى اختصاص القضاء الرواندي.

وأود أن أسلط الضوء على أنشطة المحكمتين في ما يتعلق بالتعاون في مجال التدريب على مهارات التحقيق والمحاكمة، بما في ذلك بشأن العنف الجنسي وأعمال العنف الجنساني التي تنطوي على تحيز ضد المرأة.

بخصوص آلية تصريف الأعمال المتبقية، أود أن أشير على وجه الخصوص إلى أن فرعي أروشا ولاهاي دخلا مرحلة التشغيل الكامل وسيكونان جاهزين تماما للعمل عندما يتم إغلاق المحكمتين. ولذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأنوه مرة أخرى بحكومة جمهورية تنزانيا لما تقدمه من دعم للآلية من خلال إبرام اتفاق المقر، الذي دخل حيز النفاذ في هذا العام، وتوفير المرافق اللازمة لبناء المقر، وكذلك بدعم هولندا للفرع الكائن في لاهاي.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم أعمال المحكمتين، ليس في النشاط القضائي فحسب، ولكن أيضا من خلال أولئك الذين تتأثر حياتهم بصورة مباشرة بالأحكام الصادرة عنهما. ومن بين العناصر الهامة جبر الضرر للضحايا. وقبل بضعة أشهر، كان مما أثلج صدورنا التوقيع على مذكرة تفاهم مع المنظمة الدولية للهجرة لمناقشة الطريقة التي يمكن بها تناول مسألة التعويضات لضحايا الإبادة الجماعية في رواندا على نحو من شأنه أن يعزز المشاركة الإيجابية لرابطات الضحايا والناجين والمجتمع المدني والحكومة الرواندية. ويسرنا الآن أن المنظمة الدولية للهجرة انتهت من دراسة تحدد الخيارات المتاحة لتقديم تعويضات إلى ضحايا الإبادة الجماعية والناجين منها في رواندا، بما في ذلك توفير تمويل لهم. ونحن ننتظر بفارغ الصبر التقرير النهائي الذي سيصدر في الأشهر المقبلة.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك التحدي المتمثل في الأشخاص الذين أُسقطت التهم الموجهة إليهم أو الذين قضوا مدة العقوبة التي حكمت بها عليهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وتسعى المحكمة بنشاط إلى العثور على دولة توافق على استضافة هؤلاء الأشخاص وتزويدهم بالوثائق اللازمة ليعيشوا حياة مدنية كاملة ويتمتعوا بحقوقهم، والأرجنتين ترحب بتلك الجهود. وترحب الأرجنتين باستعداد الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين لمواصلة النظر في هذه المسألة من أجل دعم هذه الجهود باعتبار ذلك خطوة هامة. وسيكون من المناسب أن يشجع مجلس الأمن جميع الدول الأعضاء على أن تفعل نفس الشيء، وأن تلتزم الدول الأعضاء بدعم المحكمة، تمشيا مع قدرتنا على القيام بذلك.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية في رواندا وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونحن نعتقد أن من المناسب أن يقر المجتمع الدولي بالتقدم المحرز في مكافحة الإفلات من العقاب بفضل الإسهامات

الهامة للمحكمة والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة على صعيد مبادئ القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، وأن نقر نحن أيضا بدور وأهمية العدالة الجنائية الدولية.

ولا سبيل لإنكار إرث المحكمتين المخصصتين في ما يخص تأكيد اعتراف المجتمع الدولي بأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم دون إقامة العدل. وقد تجسد هذا الإرث على نحو ملموس في إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة – المحكمة الجنائية الدولية – التي أصبحت اليوم في صميم نظام العدالة الجنائية برمته على صعيد المجتمع الدولي. وهذا النظام يتطلب الالتزام من جانب جميع الدول، وليس الدول الأطراف فحسب، وكذلك من جانب الأمم المتحدة بنفس طريقة التزامنا حيال المحاكم المخصصة. والأرجنتين تعرب عن ارتياحها لأن المحكمتين، ولا سيما المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، شرعتا في تنظيم حلقات عمل مشتركة مع غيرهما من المحاكم الجنائية، من قبيل المحكمة الخاصة للبنان والدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا والمحكمة الخاصة لسيراليون والمحكمة الجنائية الدولية.

وأخيرا، وبما أن هذه هي المرة الأخيرة التي تتكلم فيها الأرجنتين بشأن موضوع عمل المحكمتين، بصفتها عضوا غير دائم في المجلس، أود أن أشيد مرة أخرى بالقضاة والمدعين العامين والمسؤولين في المحكمتين الجنائيتين الدوليتين لكل من رواندا ويوغوسلافيا السابقة على إسهامهم في مكافحة الإفلات من العقاب، وهو ما تجسده عبارة ترد في تقرير المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وما فتئت تؤرق بلدي على مدار ثلاثة عقود: ”لن يتكرر ذلك أبدا“ (S/2014/829، الفقرة ٥٦).

السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيسين ميرون ويونسن والمدعيين العامين براميرتس وجالو على تقاريرهم (انظر S/2014/546 و S/2014/556 و S/2014/826 و S/2014/827 و S/2014/829)، وعلى التزامهم الثابت بالنهوض بالعدالة العالمية. وبينما يواجه العالم استمرار أهوال الفظائع الجماعية في سوريا وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وفي أماكن أخرى، فإن عملهم الهام للغاية يعيد تأكيد أهمية جهودنا الجماعية الرامية إلى محاكمة المسؤولين عن ارتكاب جرائم فظيعة.

قبل ٢٠ عاما تقريبا، أنشأ مجلس الأمن هاتين المؤسستين التاريخيتين، المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. والولايات المتحدة تدعم بقوة هاتين المحكمتين اللتين كانتا بمثابة نماذج للعدالة وعدم التحيز والاستقلالية في محاكمات أكثر من ٢٠٠ شخص من المتهمين بارتكاب أسوأ الجرائم التي عرفتها البشرية: الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

وكما قال القاضي روبرت جاكسون في كلمته الافتتاحية أمام محكمة نورنبرغ، فإنه لا يمكن تجاهل هذه الجرائم الخطيرة لأن العالم لا يمكن أن يتحمل تكرارها. وقد أثبتت هاتان المحكمتان الحقيقة بشأن الفظائع التي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة ورواندا وأرسلتا، بقيامهما بذلك، رسالة إلى الدول التي ربما تطلق العنان لأعمال عنف مماثلة، ووضعتا أسس السلام والأمن الدائمين. ونحن ندعم هاتين المحكمتين لأنهما تمثلان رمزا للعدالة. وهما تجسدان التزامنا الثابت بضمان خضوع أولئك الذين يرتكبون أسوأ الجرائم في العالم للمساءلة؛ لأننا نحن، أعضاء المجلس، قد علمنا منذ فترة طويلة أن العدالة لا تقوض السلام الدائم وإنما تعززه.

وتشيد الولايات المتحدة بالجهود التي يبذلها الرئيسان والمدعيان العامان من أجل نقل الوظائف المتبقية بكفاءة إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. ونحن نعي التحديات التي تواجه استكمال إغلاق المحكمتين والحاجة القصوى إلى الحفاظ على نزاهة العملية القضائية في إكمال المحاكمات وإجراءات الاستئناف.

تواصل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة التركيز على إكمال جميع المحاكمات ودعاوى الاستئناف، ومما يسعدنا أنه يُنتظر صدور الأحكام النهائية في بعض قضايا الاستئناف في وقت مبكر من العام المقبل. وما زلنا ندعم العمل الهام الذي تقوم به المحكمة في المضي قدما بصورة شاملة وعلى وجه السرعة في إصدار الأحكام في القضايا بما يخدم الاحتياجات الأعم للعدالة ويوفر في الوقت نفسه الحماية لحقوق المتهمين.

ونلاحظ على وجه الخصوص أنه يُنتظر صدور الحكم في محاكمة رادوفان كارادجيتش في السنة المقبلة. وهو متهم بكونه أحد مهندسي مذبحة سريبرينيتسا، وهي أسوأ جريمة مفردة ارتكبت على التراب الأوروبي منذ الحرب العالمية الثانية. وأمام الأفراد الآن الفرصة، بعد سنوات طويلة، للإدلاء بشهاداتهم عن الفظائع التي تعرضوا لها وهم أحباؤهم. وهم سيمثلون أمام المحكمة ليس كمجرد ضحايا، ولكن بوصفهم ناجين مُمكّنين. وهم سيدلون بشهاداتهم، ليعززوا بذلك العدالة والسلام في آن معا.

ونحن بانتظار الحكم في قضية فويسلاف شيشيلي الذي يواجه اتهامات بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين وأعراف الحرب. ومن دواعي الأسف أن مسلك شيشيلي في أعقاب إفراج المحكمة عنه بشكل مؤقت على أسس إنسانية في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر قد أماط اللثام عن بعض انقسامات الماضي الأليمة. وتدين الولايات المتحدة خطابه العلني العدائي منذ إطلاق سراحه – وهو خطاب يروج لجدول أعمال رجعي ويشكل تحديا أمام المصالحة الإقليمية.

ونحث جميع الحكومات والقادة في المنطقة على مواصلة العمل من أجل المصالحة، وتجنب البيانات التحريضية، والأهم من ذلك، من أجل ضمان استمرار التعاون مع المحكمة. ونحث بشدة الأطراف كافة على العمل على كفالة احترام نزاهة الإجراءات القضائية وحمايتها في الوقت ذاته.

وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فإننا نشيد بها على إنجاز جميع المحاكمات في المرحلة الابتدائية، مُثنينَ مع التقدير على ما تبذله من جهود متواصلة للانتهاء من جميع الاستئنافات في الوقت المناسب. ومن دواعي سرورنا أن نسمع أن فرعي الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين في أروشا ولاهاي لا يزالان يتوليان معظم المسؤوليات عن الملاحقات القضائية والمحاكمات.

غير أن الولايات المتحدة تشعر بقلق بالغ من أن تسعة هاربين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ما زالوا طلقاء، بمن فيهم الزعماء الثلاثة الذين زُعِمَ أنهم قاموا بأدوار رئيسية في الإبادة الجماعية في رواندا: فيليسيان كابوغا، وأوغوستين بيزيمانا، وبروتايس مبيرانيا. هؤلاء الرجال تمكنوا من الإفلات من قبضة العدالة، لكنهم لم يفلتوا من اهتمامنا المستمر وتصميمنا المطرد على رؤية كل واحد منهم يمثل أمام العدالة لمساءلتهم عما اتُهِموا به من جرائم مروعة. ولن ننساهم، بل لا يمكننا أن ننسىاهم، ولن ننسى ضحاياهم أبدا. ويجب أن يمثلوا أمام العدالة، هم والهاربون الستة الآخرون الذين وجهت المحكمة التهم إليهم. وكما لاحظ سفير رواندا في كيغالي في تموز/يوليه، أعلنت وزارة الخارجية في الولايات المتحدة عن مبادرة معنية بالهاربين الدوليين، بالتعاون مع المدعي العام لدى آلية تصريف الأعمال المتبقية، والمدعي العام لرواندا، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، بغية تعميم المعلومات على الجمهور وتجديد النداءات من أجل التعاون الدولي على تعقب المتهمين الفارين التسعة وإلقاء القبض عليهم. وما زالت الولايات المتحدة تقدم نحو ٥ ملايين دولار كمكافآت لمن يوافيها بمعلومات تؤدي إلى القبض عليهم، سواء كانوا سيُحَاكَمون في الآلية أو في المحاكم الرواندية.

إن المطالبة بالعدالة والمساءلة من جانب الضحايا والناجين من الفظائع الجماعية في شتى أنحاء العالم لم تكن أبدا أشد أو

أقوى أو أهم مما هي عليه الآن. وقد قدمت هاتان المؤسستان إلى العدالة بعض أسوأ المجرمين ومقترفي القتل الجماعي في تاريخ العالم. وأسهمتا إسهامات لا تقدر بثمن في كفالة المساءلة، والنهوض بالسلام والمصالحة، والحقيقة والعدالة. وتلقنان دروسا هامة لمن يرتكبون الفظائع الجماعية اليوم. والعالم لا يمكن أن ينسى، ونحن لن ننسى.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أشكر الرئيسين والمدعيين العامين للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على تقريريهما (انظر S/2014/827، S/2014/556، S/2014/546 و S/2014/829)، وإحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين عن عمل المحكمتين واستراتيجيتهما لإنجاز عمليهما.

كما أشكر الرئيس والمدعي العام لآلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين على تقريريهما (S/2014/826، المرفق الأول والثاني). وأخيرا، أود أن أهنئ السفير باروس ميليت والفريق الشيلي على عملهما في رئاسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحاكم الدولية.

إن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد أنشأهما مجلس الأمن من أجل محاكمة مرتكبي أشد الجرائم خطورة. واسترشاداً بمبادئ النزاهة والحياد والاستقلالية، تقوم المحكمتان بتعزيز احترام سيادة القانون، وبناء القدرات على الصعيد الوطني، والإسهام في عملية العدالة والمصالحة، اللتين لا غنى عنهما من أجل إحلال السلام.

واضطلعت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بدور رئيسي في إعلاء شأن سيادة القانون وتعزيز الاستقرار والمصالحة في الأجل الطويل في غرب البلقان، لكن إسهامها يتجاوز ذلك النطاق. وقد أسهم الاجتهاد القضائي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في تطوير القانون الجنائي الدولي في مجالات من قبيل المسؤولية الجنائية الفردية وجرائم العنف الجنسي. ومكنت المحكمة الضحايا من التعبير عن آرائهم، لا سيما النساء والأطفال.

ونحن ندرك ثقل أعباء العمل الملقاة على عاتق المحكمة، والتقدم الكبير الذي أحرزته. لكننا نشجع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل إبقاء التأخيرات في الحد الأدنى. ويجب ألا يكون هناك أي سوء فهم: إذا كنا نريد للمحكمة أن تنجز أعمالها في أسرع وقت ممكن، فلا شيء ينبغي أن يحد من قدرتها على إقامة العدل بطريقة مستقلة ومحايدة. وبهذه الروح، نؤيد طلب تمديد ولايات قضاة المحكمتين والمدعيين العامين لديهما. ومن الضروري ضمان الاستمرارية بما يخدم مصلحة العدالة ويضمن فعالية المحكمة.

ونلاحظ بارتياح أن البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا تواصل تعاونها التام مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. والواقع أن تعاون الدول ضروري لكي تتمكن المحكمة من اختتام ولايتها. وما زالت فعالية الملاحقات القضائية على الصعيد الوطني لمرتكبي جرائم الحرب عنصرا رئيسيا في إرث المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونتشاطر قلق المدعي العام براميرتس فيما يتعلق ببطء المؤسسات الوطنية في قيامها بالملاحقات القضائية لمرتكبي جرائم الحرب، ونرحب بالتدابير المتخذة من قبل مكتب المدعي العام من أجل تعزيز قدرات تلك المؤسسات. وإنني أفكر على وجه الخصوص في مشروع تدريب المدعين العامين الوطنيين الذي نُفذ بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي، وجهود البعثة التي قامت بها إلى البوسنة والهرسك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتعلق بالتدريب.

واضطلعت المحكمتان الدوليتان بدور تاريخي في مكافحة الإفلات من العقاب. وقد أقر مجلس الأمن بذلك في القرار ٢١٥٠ (٢٠١٤)، الذي اتُخذ بالإجماع في ١٦ نيسان/أبريل.

ونحتفل هذا العام بالذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية في رواندا وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وبهذه المناسبة، من المستصوب أن نذكر بأنه لا يمكن إحلال أي سلام دائم بدون إحقاق العدالة. ونشيد بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على عملها الرامي إلى تقديم من يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن الإبادة الجماعية في رواندا إلى المساءلة. وقد كان عمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا حاسما في الإسهام في تحقيق العدالة لضحايا الإبادة الجماعية. وما زال تسعة متهمين طلقاء. وعلى غرار أعضاء المجلس الآخرين، ندعو الدول، لا سيما الدول التي يشتبه في إقامة المتهمين بها، إلى مضاعفة جهودها بغية إلقاء القبض على الفارين لتتسنى محاكمتهم.

ومسألة إعادة توطين الثمانية أشخاص الذين برأتهم المحكمة والأشخاص الثلاثة الذين أُطلق سراحهم بعد قضاء مدة العقوبة، وما زالوا يقيمون في أروشا، يجب أن تظل من الأولويات.

وبينما تمضي المحكمتان قدما نحو إنهاء عملهما، فإننا على وعي تام بما تواجهانه من صعوبة في استبقاء الموظفين ذوي الكفاءة والخبرة. ويجب على المجتمع الدولي أن يكفل للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية ما يكفي من الموارد البشرية بغية الاضطلاع بالولاية الموكولة إليها من جانب المجلس.

وبما أن هذه هي المرة الأخيرة التي نشارك بصفتنا عضوا غير دائم في المجلس في هذه المناقشة نصف السنوية، نود أن نغتنم الفرصة لنشيد إشادة صادقة بعمل المحكمتين وبما تقدمانه من إسهام عام في تعزيز العدالة وتحقيقها. وتنفيذ مبدأ المساءلة عنصر رئيسي في صون السلم والأمن الدوليين. ويجب أن تظل العدالة والمساءلة تحتلان مكانة مركزية في عمل المجلس.

السيد الحمود (الأردن): أرحب بداية بالقاضي تيودور ميرون، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ورئيس آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين؛ والقاضي فاغن يونسن، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا؛ والسيد سيرج براميرتس، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ والسيد حسن بوبكر جالو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمدعي العام للآلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وأشكرهم على الإحاطات الوافية والهامة المقدمة هذا الصباح.

لقد جاء إنشاء مجلس الأمن للمحكمتين منذ ٢٠ عاما استجابة للجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية لضمان تحقيق العدالة الجنائية ومنع إفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب. ويمثل عمل المحكمتين تجسيدا أساسيا للعدالة القانونية الدولية وإعلاء لشأن سيادة القانون.

لقد أحرزت المحكمتان خلال فترة عملهما الماضية تقدما إيجابيا في سبيل تحقيق الغايات التي أنشئتا من أجلها، وهو ما يظهر من عدد القضايا الكبير الذي تعاملت معه كلا المحكمتين، مع بقاء عدد محدود من القضايا التي ما زالت منظورة أمامهما. وعلى الرغم من جميع الإعاقات والتكاليف المالية التي ترتبت عن إجراء التحقيقات والمحاكمات، فإن إنجازات المحكمتين في فرض سيادة القانون أثبتت صحة التوجه لإنشاء المحاكم الدولية والعمل على إنجاحها. كما اضطلعت المحكمتان بدور رئيسي في تطوير مبادئ القانون الجنائي الدولي التي أصبحت تستند عليها المحكمة الجنائية الدولية والعديد من المحاكم الوطنية في قراراتها وأحكامها. كما ساهمتا في تحسين الإجراءات الجنائية الدولية وفي وضع حد للإفلات من العقاب على أشد الجرائم خطورة.

إن تحقيق الأهداف السامية التي أنشئت من أجلها المحكمتان يعتمد على التعاون البناء والدعم القوي من قبلنا للمحاكم. ومن هنا يأتي تأييد الأردن القوي للمحكمتين ولتوفير جميع السبل لهما للتمكن من إنجاز أعمالهما وفقا للتواريخ المقدمة من

رئيسيهما، مع تأكيدنا في الوقت ذاته على أهمية تحقيق عملية الانتقال السلس إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين، وضمان محاكمة من تبقى من متهمين.

كما نود هنا التأكيد على أن إغلاق المحكمتين يتوقف على الانتهاء من المحاكمات الجارية أمامهما. ويتوجب أن يكون تركيزنا اليوم منصبا على الأمور التقنية والإدارية من عمل المحكمتين. وبالتالي لن أقوم بالتعليق على محتوى القضايا وإجراء التحقيقات والمحاكمات فيها. إلا أننا نود التأكيد على أن عمل المحكمتين لم يعطل المسار السياسي أو المصالحة أو السير في مسيرة السلام في كل من يوغوسلافيا السابقة ورواندا؛ بل على العكس فقد أثبتت المحكمتان أن العدالة الدولية وتحقيق السلام والاستقرار والمصالحة تسير جنبا إلى جنب.

ومع يقيننا بأن العدالة المطلقة لا يمكن تحقيقها، حيث سيبقى العدد الأكبر من مرتكبي الجرائم الدولية في يوغوسلافيا السابقة ورواندا طليقا، كما هو الحال في جميع الحروب، وهو ما علمنا إياه التاريخ. إلا أن ذلك يجب ألا يثنينا أو يثني المجلس عن العمل على دعم أركان القانونين، الإنساني الدولي والجنائي الدولي، ومكافحة الإفلات من العقاب.

أخيرا، أقدم الشكر إلى مقدمي الإحاطات اليوم على إنجازاتهم المميزة ومواصلة الأعمال الاستثنائية التي تقوم بها المحكمتان والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية. وأغتنم الفرصة لأنوه بالدور القيادي لسعادة الممثل الدائم لشيلي، بصفته رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

السيد لي يونغ شنغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكر الرئيس ميرون، والمدعي العام براميرتس، والرئيس يونسن، والمدعي العام جالو على إحاطاتهم الإعلامية عن أعمال المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المحكمتان التغلب على الصعوبات، من قبيل تلك القائمة في مجال استبقاء الموظفين، وأحرزتا تقدما في عملهما، الأمر الذي تسلم به الصين على النحو الواجب. وفي الوقت نفسه، تحيط الصين علما مع القلق بحقيقة أنه لم يعد من الممكن الوفاء بالجدول الزمني لتنفيذ استراتيجية الإنجاز المنصوص عليه في القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠). وسيرجئ بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا إلى عام ٢٠١٧، وبالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى عام ٢٠١٥. وتأمل الصين أن تواصل المحكمتان تعزيز الكفاءة وفي الوقت نفسه ضمان العدالة من أجل تجنب المزيد من التأخير في عملهما.

بدأ فرعا آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وللمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة العمل في تموز/يوليه ٢٠١٢ وتموز/يوليه ٢٠١٣، على التوالي. ويسرنا أن نرى أن عملية الانتقال من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية أوشكت على الانتهاء، وأن آلية تصريف الأعمال المتبقية ستصدر قريبا أول أحكامها في الاستئناف. كما تحرز عملية انتقال المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية تقدما بشكل سلس. نحن نقدر كل هذه التطورات. وتأمل الصين أن تقوم المحكمتان بترتيب عملهما على النحو المناسب وفقا للطلبات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما تعزيز التواصل والتنسيق مع الآليتين الدوليتين لتصريف الأعمال المتبقية وذلك من أجل ضمان النجاح في إنجاز عملية الانتقال إليهما.

إن تعاون الدول، ولا سيما تلك الموجودة في المناطق المعنية، حاسم الأهمية بالنسبة لسلاسة سير عمل المحكمتين والآليتين. وتعرب الصين عن تقديرها للتعاون الذي تقدمه البلدان ذات الصلة، بما في ذلك صربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك ورواندا، إلى المحكمتين والآليتين في عملها.

وفي الوقت نفسه، نهيب بالبلدان التي لديها القدرة إبداء الإرادة السياسية وتقديم المساعدة في مجالات من قبيل تنفيذ الأحكام ونقل الأشخاص الذين برئت ساحتهم. وفي هذا الصدد، ترحب الصين بموافقة بلجيكا مؤخرا على استضافة شخص برأته المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وعلاوة على ذلك، فإنه من بين أولئك الصادرة بحقهم لوائح اتهام من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، لا يزال تسعة مطلقي السراح. ويحدونا الأمل في أن يحرز تقدم نحو إلقاء القبض على هؤلاء الهاربين.

وأخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر شيلي، رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، ومكتب الشؤون القانونية على عملهما.

السيد زاغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود بدوري أن أشكر رئيسي المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا والمدعيين العامين لهما وللآلية الدولية على إحاطاتهم الإعلامية. وقد أحطنا علما بالتقريرين المقدمين من قيادة المحكمتين والمعلومات الواردة فيهما بشأن الإجراءات والعمل المضطلع به في سياق إنجاز أنشطتهما.

لا يمثل هذا العام مجرد معلم بارز، إنه العام المحدد في القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠) للانتهاء من أنشطة المحكمتين. ويصادف هذا العام أيضا الذكرى السنوية العشرين لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وكان الاتحاد الروسي مشاركا في تقديم القرار ٩٥٥ (١٩٩٤)، الذي أنشأ محكمة رواندا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وأصبحت المحكمة جهازا رئيسيا للعدالة الجنائية الدولية، وساهمت في مكافحة الإفلات من العقاب تجاه أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي، وفي تحقيق المصالحة الوطنية في رواندا.

لقد أنشأ مجلس الأمن كلا من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بغية الاضطلاع بمهام محددة، و لم يكن القصد إطلاقا، بطبيعة الحال، الاستمرار في العمل لهذه المدة من الزمن. وفي السنوات الأربع منذ اتخاذ القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)، طالبنا المحكمتين دوما ببذل قصارى جهدهما لاختتام أعمالهما ضمن الأطر الزمنية المنصوص عليها في القرار. وقام المجلس بتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق هذه الغاية. وفي هذا الصدد، نشعر بخيبة أمل كبيرة لمعرفتنا من التقارير أن سير الإجراءات لا يشهد تسارعا، بل أن هناك تأخيرا في عدد من المحاكمات. وبعضها قد توقفت تماما.

إن المحاكمات المتعلقة بعدد من القضايا التي تنظر فيها محكمة يوغوسلافيا السابقة طال أمدها لفترة طويلة جدا، بحيث بات المتهمون يبلّغون عن مشاكل صحية مع مرور الزمن؛ لهذا السبب، تعيّن تغيير الجداول الزمنية للمحاكمة أو تعليقها إلى أجل غير مسمى، وحتى تم إطلاق سراح المتهمين مؤقتا، كما حدث في قضية شيشيلي. فمدة هذه القضية تجاوزت عقدا من الزمن منذ فترة بعيدة، وهي لا تفي بأي شكل من الأشكال بأي معيار للعدالة الجنائية. وأسباب التأخيرات العديدة غالبا ما تكون إدارية بحتة، مثل توزيع العمل على القضاة بصورة غير متكافئة، أو الإجراءات التي يطول أمدها دون داع، أو التقييم غير الدقيق للتعقيدات القانونية المتعلقة بهذه القضايا. ومحكمة يوغوسلافيا السابقة تفشل مرة أخرى في الوفاء بالمواعيد النهائية التي حددها مجلس الأمن لانتهاء عملها. وفي ظل هذه الظروف، السؤال المطروح هو: إذا أظهرت المحكمة هذا الازدراء بمجلس الأمن، فما هو نوع الاستجابة التي تتوقعها إزاء قراراتها والتركة التي تخلّفها؟

وفي ما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، نحن نتوقع ألاّ يتأخر صدور الحكم المتعلق بالقضية المتبقية لديها أكثر من ذلك، على الرغم من أنه معروف جيدا أن جلسة الاستماع المقررة في وقت سابق من هذا الشهر بشأن هذه القضية لم تنعقد على الاطلاق. وإننا مضطرون إلى القول مع الأسف إن الوضع

الحالي يوفر خلفية غير مواتية للنظر في مسألة تمديد ولاية القضاة والمدعين العامين للمحكمة. ونحن على ثقة بأنه سوف يتم إيجاد الحلول المناسبة التي ستشجع المحكمتين على تسريع عملهما، وإحالة القضايا المتبقية إلى الآلية الدولية. وهذا أمر هام جدا لأنه، استنادا لتقرير الآلية، فإن أنشطتها تتجه تدريجيا نحو مرحلة نشطة، ومن المقرر أن يصدر حكمها الأول قريبا.

وفي السنوات الأخيرة، جرى إنشاء آليات وطنية لمكافحة الإفلات من العقاب. وثمة مثال على نجاح التعاون بين الدول في هذا المجال هو تنفيذ عملية مشتركة قبل بضعة أيام من جانب هيئات إنفاذ القانون الصربية والبوسنية، بهدف احتجاز المشتبه في قتلهم مدنيين في قرية شتربسي البوسنية عام ١٩٩٣. فهذه الجهود تعطينا سببا للاعتقاد بأن أهداف مكافحة الإفلات من العقاب يمكن أن تتحقق بفعالية على الصعيد الوطني.

السيدة ملفين (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب مرة أخرى عن دعم المملكة المتحدة المستمر للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. إن أعمالها ما زالت أمرا حيويا لكفالة المساءلة وتعزيز العدالة الدولية في جميع أنحاء العالم. وأود أن أشكر رئيسي المحكمتين والمدعين العامين على تقاريرهم والبيانات التي قدموها اليوم، وأن أثني على التقدم الذي أحرزوه حتى الآن. كما أود أن أشكر شيلي على رئاستها للفريق العامل غير الرسمي.

سوف أبدأ بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. يسرنا أن نرى أن محاكمة رادوفان كارادجيتش ما زالت ماضية على المسار الصحيح، ونأمل أيضا التقيّد بالجداول الزمنية لمحاكمة غوران هادجيتش وراتكو ملاديتش. ونلاحظ الموقف المتعلق بقضية فويسلاف شيشيلي. وفي حين أننا نتفهم التعقيدات القائمة، نشجع محكمة يوغوسلافيا السابقة على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لكفالة استئناف محاكمته بأسرع ما يمكن. وإنجاز جميع المحاكمات من جانب محكمة يوغوسلافيا السابقة في الوقت المناسب يظل أولوية قصوى. ويساور المدعي العام لمحكمة يوغوسلافيا السابقة القلق مرة أخرى إزاء التقدم البطيء في محاكمة جرائم الحرب التي ارتكبت في البوسنة والهرسك. ونحن نتشاطر هذه الشواغل. ويتعين بذل المزيد من الجهود لمحاكمة القضايا الأكثر تعقيدا، حسبما تتوخاه الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب لعام ٢٠٠٨، والقضايا المشتركة التي قسمها مكتب المدعين العامين للدولة، وتوزعت بالتالي بين مكاتب المدعين العامين للدولة والبلديات. وهذه المسألة أصبحت ملحّة بشكل متزايد، ومن المهم جدا استكمال هذه القضايا في الوقت مناسب.

وإنه لأمر جيد أن نرى أنّ مكتب المدعي العام في البوسنة قد جرى تزويده بموارد إضافية، من أجل المساعدة على التصدي لبطء التقدم المحرز في تلك القضايا. وينبغي إيلاء الأولوية لهذا النشاط وفقا لمشروع أداة تقديم المساعدة في مرحلة ما قبل الانضمام، الممول من الاتحاد الأوروبي. وبغية كفالة صرف الجزء الثاني من ميزانية هذا المشروع في الوقت المناسب، نحث السلطات المعنية في البوسنة والهرسك على اتخاذ الخطوات اللازمة لاعتماد الاستراتيجية الجديدة لإصلاح قطاع العدالة. كما أننا نتشاطر القلق الذي يساور المدعي العام حول التهديدات الناجمة عن العقبات التي تظهر، والتي قد تعوق تحقيق المصالحة الإقليمية. ونحن نحث جميع الأطراف على كفالة ألاّ تترسخ تلك العقبات، وعلى الاستمرار في احترام حقوق الضحايا ومشاعرهم. وإننا قلقون بشكل خاص إزاء إنكار حدوث الإبادة الجماعية، وهو أمر غير مقبول.

ولكن على الجانب الإيجابي، ترحب المملكة المتحدة بالتعاون المستمر بين صربيا وكرواتيا والبوسنة مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وهذا أمر حيوي إذا أريدَ

لمحكمة يوغوسلافيا السابقة أن تعمل بشكل فعال، وتكمل ولايتها، وتحقق العدالة لعدد لا يحصى من ضحايا الحروب في يوغوسلافيا السابقة. وإننا نشكر هذه الدول على دعمها المتواصل، ونحن على ثقة بأن هذا التعاون سوف يستمر بينما تقترب المحكمة أكثر من أي وقت مضى من إكمال ولايتها.

وبالانتقال إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فإن عام ٢٠١٤ يصادف الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية في رواندا، وهي مأساة عالمية كان لها تأثير لا يقاس على نهج المجتمع الدولي تجاه منع نشوب الصراعات، وحفظ السلام، والعدالة الدولية. فبين نيسان/أبريل وتموز/يوليه ١٩٩٤، وفي غضون ١٠٠ يوم قصيرة، لقي مليون شخص مصرعهم، وقضى معظمهم بأفظع طريقة. والتحول الذي تشهده رواندا منذ تلك الأيام المظلمة ما فتئ تحولا رائعا. وأود أن أردد أقوال وزيرة الدولة في وزارة الخارجية وشؤون الكمنولث، البارونة أنيلي، وأن أثني على عمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في الذكرى السنوية العشرين لإنشائها. فالعمل الذي قامت به هذه المحكمة طوال السنوات العشرين الماضية كان مفيدا في تطوير القانون الدولي، وكفالة تعريض مَن هم أكثر مسؤولية عن الإبادة الجماعية في رواندا للمساءلة. ويسرنا أن المحكمة استكملت الآن المحاكمات الموضوعية للقضايا العائدة لها.

بيد أنه من المخيب للآمال عدم إحراز أي تقدم في القبض على الفارّين التسعة. فالعمل المعني بكفالة المساءلة لا يمكن أن يكتمل حتى يُلقى القبض على هؤلاء الأفراد ويُقدّموا إلى العدالة. ونحن نشجع جميع الدول على توفير دعمها الكامل لرواندا والآلية، تحقيقا لإلقاء القبض عليهم وتسليمهم. كما نأسف لأن مشكلة نقل الأشخاص الموجودين في أروشا الذين برّئت ساحتهم أو أنهوا أحكامهم لا تزال دون حل. فلا بد لهؤلاء الأشخاص أن يكونوا قادرين على استئناف حياتهم. ونشكر المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية على جهودهما المستمرة في محاولة لحل تلك المشكلة، ونشيد ببلجيكا لقبول أحد هؤلاء الأشخاص. ولكن يتعين القيام بمزيد من العمل بغية إيجاد حل طويل الأجل لهذه المسألة. في غضون ذلك، نشجع جميع الدول على التعاون لحل هذه المسألة بأسرع ما يمكن. ونود أن نؤكد للمحكمتين دعمنا لتمديد ولاية القضاة والمدعين العامين. فهذا أمر ضروري لعمل المحكمتين إذا أريدَ منهما أن تُنجزا ولايتيهما.

وإذ أختتم بياني بملاحظة إيجابية، فإننا نشيد بكلتا المحكمتين الدوليتين على استمرار نقل الأنشطة بصورة سلسة إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية. وتلك إحدى أولويات المملكة المتحدة ونأمل أن يستمر نقل الأنشطة. ونناشد كلتا المحكمتين الدوليتين وآلية تصريف الأعمال مواصلة التعاون بشكل وثيق بشأن تحقيق ذلك الهدف الهام. ونشيد بأنشطة التوعية وبناء القدرات والتدريب التي تضطلع بها المحكمتان الدوليتان والآلية، وهي أنشطة أساسية لمواصلة مكافحة الإفلات من العقاب وضمان الاستفادة بصورة جيدة من الإرث الممتاز للمحكمتين الدولتين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية باعتباري ممثلا لتشاد.

أشكر الرئيسين يونسن وميرون والمدعيين العامين براميرتس وجالو للمحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية، على إحاطاتهم الإعلامية. وأشارك الأعضاء الآخرين الإشادة بالدور الذي اضطلعت به كلتا المحكمتين الدوليتين في المحاكمة على الجرائم الدولية التي ارتكبت في يوغسلافيا السابقة ورواندا، وعلى إسهام المحكمتين في مكافحة الإفلات من العقاب وفي تطوير القانون الدولي.

ومنذ المناقشة الأخيرة المعقودة في ٥ حزيران/يونيه (انظر S/PV.7192)، أحرز تقدم في تنفيذ استراتيجية إنجاز أعمال

المحكمتين الدوليتين وفي إنشاء آلية تصريف الأعمال على السواء. وصدرت أحكام بحق أربعة متهمين ونظر في ست عشرة دعوى استئناف في المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة وفي أربع دعاوى استئناف في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ولا تزال استراتيجية إنجاز المحاكمات تمضي قدما بفضل تقديم الدعم الإداري والفني والقانوني. وفي هذا الأثناء، بدأت آلية تصريف الأعمال تولى مسؤوليات كلتا المحكمتين، وتوفير الحماية للضحايا والشهود وتلقي الملفات المحالة والمضي قدما بمهامها القضائية.

وواصلت المحكمتان الدوليتان تقديم الدعم للضحايا وتعزيز إرثهما وبناء القدرات الوطنية وتكثيف الجهود الرامية إلى التوعية. وللأسف، فإن إنجاز العملية القانونية، لا سيما في المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة، لن يتحقق قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر، على نحو ما كلف به القرار ١٩٩٦ (٢٠١٠). وتقرر الآن إجراء عشر محاكمات لـ ٢٠ شخصا اتهموا مؤخرا في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧. وأسهمت في التأجيل الأسباب التي أوردت بعد مناقشتنا الأخيرة، وبخاصة التأخير في إلقاء القبض على المتهمين، والمسائل الفنية وتعقيد مسائل معينة وظروف أخرى غير متوقعة. كما مثل تقليص الموظفين المؤهلين في أغلب الأحيان باعتباره جزءا من استراتيجية الإنجاز مشكلة أساسية، مما يقودنا إلى الدعوة إلى استبقاء عدد كبير من هؤلاء الموظفين من أجل سد الفجوات التي خلفتها المغادرة، الطوعية أو غير الطوعية، للموظفين الآخرين الذين وجدوا وظائف ذات أجر أكبر.

وإذ أتناول تمديد فترة عمل القضاة، فإن أعضاء المجلس لم يتمكنوا من التوصل إلى توافق آراء على فترات العمل. ولذلك نناشد الأعضاء القيام بذلك بأسرع ما يمكن في إطار مشاريع القرارات قيد المناقشة حاليا، من أجل تمكين المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة على وجه الخصوص من الوفاء بالتزاماتها بموجب استراتيجية الإنجاز في الإطار الزمني المطلوب.

وحتى الآن، لم تتمكن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من اعتقال أي أحد من المتهمين الروانديين التسعة الفارين بالرغم من جهود حكومتي الولايات المتحدة ورواندا لتعقبهم. ونشجع الرئيس والمدعي العام للمحكمة الدولية لرواندا ونهنئ حكومة رواندا وأيضا منظمة الشرطة الجنائية الدولية على تعاونهما. كما نشكر الاتحاد الأوروبي وحكومة فنلندا على تمويلهما لأعمال التوعية وإجراء دراسة لتقديم التعويضات للضحايا. وعلى غرار الوفود الأخرى، نناشد الدول التعاون مع المحكمة الجنائية لرواندا ومع آلية تصريف الأعمال من أجل العثور على الفارين الذي ما زالوا طلقاء وللترحيب بعشرات الأشخاص الآخرين الذين برأت ساحتهم أو أطلقت سراحهم المحكمتان الدوليتان.

ولئن كنا نعرب عن الاستياء من حالات التأخير التي أبلغت بها المحكمتان الدوليتان، فإننا بالرغم من ذلك نشيد بجهودهما الهائلة، لا سيما تقديم ١٤١ متهما للمحاكمة أمام المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة من ١٦١ متهما تبحث عنهم المحكمة. ونشيد بتلك النتيجة ونناشد المحكمتين الدوليتين المثابرة، بهدف استكمال أعمالهما بأسرع ما يمكن مع الاحترام الواجب للعملية القضائية.

استأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل البوسنة والهرسك.

السيد شولاكوفيتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيسيين والمدعيين العامين لكلتا المحكمتين الدوليتين والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين على تقاريرهم الشاملة (انظر S/2014/546 و S/2014/556 وS/2014/826 و S/2014/827 و S/2014/829) وعلى الإحاطات الإعلامية التي قدموها.

وأيدت البوسنة والهرسك إنشاء المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة والأعمال التي اضطلعت بها المحكمة منذ

إنشائها. ويتجلى إرث المحكمة في التوثيق الواسع لمختلف انتهاكات القانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١. وبهذه الصفة، ينبغي أن تعمل المحكمة باعتبارها تذكرة مستمرة بأنه لا يوجد أي إفلات من العقاب على جرائم الحرب الخطيرة.

وفيما يتعلق بأعمال المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة، ننوه إلى أن جميع من وجهت إليهم لوائح اتهام قدموا إلى المحكمة، بمن فيهم الفارون لفترة طويلة. كما ندرك عبء العمل الكبير الحالي للمحكمة الدولية. ومع ذلك، نأمل أن تستكمل المحكمة أعمالها في أقرب وقت ممكن وأن تتخذ جميع التدابير اللازمة لتجنب حالات التأخير.

وتولي البوسنة والهرسك أهمية كبيرة للتعاون الإقليمي، الذي نعتبره ضروريا إذا أريد للمحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة إنجاز ولايتها وتحقيق العدالة للعديد من ضحايا النزاعات في يوغسلافيا السابقة. ولا يزال ذلك شرطا مسبقا جوهريا لعملية تحقيق المصالحة داخل البلد وفي إطار المنطقة بأسرها. وفي مسعى لتشجيع المزيد من التعاون مع جيرانها، وقعت البوسنة والهرسك على بروتوكولات للتعاون في محاكمة جرائم الحرب، وهي تحدد قنوات إجراء التحقيقات التي تتعلق بمواطني البلدان الأخرى. وفي إطار تلك البروتوكولات، كثف التعاون المثمر فيما بين المؤسسات القضائية لبلدان المنطقة، لا سيما في مجالي التحقيقات وحماية الشهود. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، أُلقي القبض في البوسنة والهرسك وفي صربيا على ١٥ شخصا يعتقد أنهم تورطوا في تعذيب وقتل حوالي ٢٠ شخصا في شباط/فبراير ١٩٩٣. وأمكن إجراء تلك الاعتقالات بفضل التعاون بين مكتبي المدعين العامين وموظفي إنفاذ القانون في البوسنة والهرسك وصربيا. وذلك مثال واضح للتعاون الإقليمي بين بلدينا وهو يوجه رسالة قوية لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم التي ارتكبت اثناء الحرب.

ويكتسي تعاون الشهود، لا سيما الضحايا من الشهود، أهمية بالغة لنجاح المحاكمات على جرائم الحرب ليس أمام المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة فحسب، بل أيضا أمام المحاكم في البوسنة والهرسك. وفي أغلب الأحيان يدلي الضحايا من الشهود بشهاداتهم عن حوادث تسبب صدمة كبيرة، وخلال الإدلاء بشهادتهم يعيش الشهود صدمتهم مرة أخرى. وفي أغلب الأحيان، يدلي نفس الضحايا من الشهود بشهادتهم في محاكم مختلفة وضد أشخاص مختلفين متهمين بارتكاب جرائم الحرب. وبالنظر لتلك التعقيدات، نشدد على أنه يجب أن يبدي جميع من يتعاملون مع الضحايا من الشهود درجة كبيرة من الوعي ومعاملتهم باحترام من أجل صون كرامتهم وحقوق الإنسان. وفي ذلك الصدد، نحترم الملاحظات التي أُدلي بها اليوم وإقرار المدعي العام براميرتس بدور الشهود في إجراءات المحاكم.

وتواصل البوسنة والهرسك التعاون مع المحكمة الدولية ليوغسلافيا السابقة بالسماح بالحصول على الوثائق والمحفوظات في المسائل المتعلقة بحماية الشهود.

والتزامنا بالتحقيق مع الأشخاص المسؤولين عن جرائم الحرب ومقاضاتهم ومعاقبتهم بشكل سليم لا يقبل الجدال. والمحاكمات في جرائم الحرب، وهي الآن من مسؤولية النظام القضائي في البوسنة والهرسك، مكون أساسي من إرث المحكمة الجنائية الدولية. وفي إطار مكافحتها للإفلات من العقاب، تواصل البوسنة والهرسك تعزيز نظام القضاء الوطني على كل المستويات، مع تقديم المسؤولين عن أبشع الجرائم إلى العدالة.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، كان أمام مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك ٦٧٩ قضية من جرائم الحرب المسجلة ضد ٥ ١١٩ شخصاً متهمين بارتكاب جرائم حرب. واليوم، هناك ٣٥ من أعضاء النيابة العامة يعملون في مكتب المدعي

العام للبوسنة والهرسك في قضايا جرائم الحرب. وهذا العام، صدرت ٤٢ لائحة اتهام بارتكاب جرائم حرب ضد ٨٢ شخصاً. وبحلول نهاية العام، نتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى ١٠٠، أي حوالي ٢٥ في المائة من العدد الإجمالي لجميع المتهمين بارتكاب جرائم الحرب في البوسنة والهرسك في السنوات العشر الماضية. وقد أصدرت محاكم البوسنة والهرسك ١٠٧ أحكام نهائية ضد ١٧٥ شخصاً.

لقد وضعت الاستراتيجية الوطنية المعنية بجرائم الحرب، التي اعتمدت في عام ٢٠٠٨، المعايير الموحدة في البوسنة والهرسك لتقييم مدى تعقد قضايا جرائم الحرب. ووفقا لتلك الاستراتيجية، ينبغي الفصل في قضايا جرائم الحرب الأكثر تعقداً وذات الأولوية العليا خلال سبع سنوات، على أن يجري الفصل في القضايا الأخرى في غضون ١٥ سنة من تاريخ اعتماد الاستراتيجية. ومن شأن هذه الاستراتيجية تحسين الاتساق في الممارسات القضائية في جميع أنحاء البلاد وعلى كافة المستويات. كما أنها تعزز قدرة السلطات القضائية وجهاز الشرطة مع كفالة الحماية والدعم للضحايا والشهود.

وتنفيذ الاستراتيجية عملية معقدة تشارك فيها مؤسسات عديدة من جميع مستويات السلطة في البوسنة والهرسك. والأسباب الرئيسية للتأخير في تنفيذ الاستراتيجية تحدث بسبب التأخر في إحالة الحالات الأقل تعقداً من مستوى الدولة إلى مستوى الكيانات ومقاطعة بريتشكو، والتأخر في إنشاء قاعدة بيانات مركزية لملفات قضايا جرائم الحرب، وطريقة قياس أداء أعضاء النيابة العامة والقضاة. وتعزيز كفاءة تنفيذ الاستراتيجية يتوقف على قدرتنا على تعزيز قدرة النظام القضائي. وفي سعينا إلى تحقيق ذلك الهدف، نود أن نرحب بدعم الاتحاد الأوروبي في تنفيذ أهداف الاستراتيجية.

وثمة جانب هام من جوانب التعاون بين البوسنة والهرسك والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة يتمثل في البحث عن المفقودين، وجهود استخراج الجثث وتبادل المعلومات عن الضحايا. وفي أعقاب الحرب في البوسنة والهرسك، قدر عدد المفقودين بـ ٣٠ ٠٠٠ شخص. وفي حين تم حل ٢٠ ٠٠٠ حالة حتى الآن، لا يزال هناك ٨ ٠٠٠ شخص في عداد المفقودين. والبحث عن المفقودين ينطوي على التعاون بين مؤسسات حكومة البوسنة والهرسك والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وشبكة جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

أخيراً، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكر سفير شيلي بصفته رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحاكم الدولية ومكتب الشؤون القانونية في الأمم المتحدة على عملهما.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا.

السيد ميلانوفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل بياني بالترحيب بحضور رئيسي وممثلي الادعاء في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، اثنان منهم أيضا من مسؤولي آلية تصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، وأشكرهم على الإحاطات الإعلامية التي قدموها اليوم.

في البداية، أود أن أعرب عن تقديرنا للاعتراف بالمستوى العالي من التعاون المستمر لجمهورية صربيا مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة الذي عبر عنه الرئيس والمدعي العام في تقريريهما. ونتيجة لذلك، لم يعد هناك أي متهمين طلقاء، وكل طلبات المساعدة، وعددها ٣ ٤٦٦ طلباً، التي وردت من مكتب المدعي العام أو محامي الدفاع من أجل الوصول إلى الوثائق والمحفوظات والشهود قد لُبِّيت، فيما عدا اثنين فقط وردا مؤخراً. والفضل في ذلك لا يرجع إلى امتثال حكومة صربيا لالتزاماتها الدولية فحسب، ولكن أيضا من خلال التزامها الراسخ بمبادئ القانون الدولي الإنساني. وأود

أن أكرر أن حكومة صربيا ملتزمة بمواصلة تعاونها مع المحكمة وآلية تصريف الأعمال المتبقية على حد سواء.

وصربيا تابعت باهتمام خاص أنشطة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لتنفيذ استراتيجية الإنجاز والانتقال بسلاسة إلى الآلية. وفي حين أن المحكمة لن تكمل جميع أعمالها القضائية بحلول نهاية هذا العام، كما يرد في القرار ١٩٦٦ (٢٠١٠)، للأسف، فإن من مصلحة بلدي أن يشهد إنجاز المحاكمات ضد مواطنيه وتقديم المرافعات عنهم في إطار إجراء عادل ومعجل. ونأمل في الانتهاء من الإجراءات المتبقية كما هو مرسوم لها.

وصربيا ترحب بالتقدم المحرز في إنشاء القدرات التشغيلية لفرع الآلية الدولية في لاهاي خلال العام الماضي، وهو أمر ضروري لتنفيذ مهمة المحكمة الجنائية الدولية وفقاً لولايتها، وعلى وجه الخصوص، لتمكين الهيئات القضائية الوطنية من مواصلة المحاكمات عن جرائم الحرب. وفي هذا السياق، أود أن أشير مرة أخرى، مع التقدير الخاص، إلى زيارة السيد حسن بوبكر جالو، المدعي العام للآلية، التي قام بها إلى بلغراد في ٨ أيلول/سبتمبر، وجرى خلالها التوقيع على مذكرة تفاهم لتسهيل التعاون المستمر في تبادل الأدلة لاستخدامها في قضايا منظورة أمام القضاء الوطني الصربي.

ومع دخول استراتيجية الإنجاز لمحكمة يوغوسلافيا السابقة في مراحلها النهائية، يتحول التركيز في المحاكمات عن جرائم الحرب إلى الهيئات القضائية الوطنية، وسيكون من مسؤوليتها الكاملة عما قريب. وصربيا، من جانبها، تواصل ملاحقة جرائم الحرب التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة بشكل منهجي ومستمر، إيماناً منها بأن السعي إلى العدالة والإنصاف واحترامهما له أهمية حيوية. وقد ارتفع عدد الحالات المنظورة أمام المحاكم المحلية بشكل كبير في الفترة الماضية. والحقائق تتحدث عن نفسها: فقد حاكم القضاء الصربي حتى الآن ٤٣٥ شخصاً في جرائم جنائية ارتكبت ضد القانون الإنساني الدولي، وهناك ٧٨ شخصاً رهن التحقيق حالياً.

ولإنجاز تلك المهمة، وضع تصور لخطة عمل، تماشياً مع الإطار التفاوضي للاتحاد الأوروبي، تحت الفصل الخاص بالقضاء والحقوق الأساسية، وقدمت للمفوضية الأوروبية. وسيسهم تنفيذ خطة العمل تلك في زيادة تعزيز قدرات وعمل مكتب المدعي العام المعني بجرائم الحرب والهيئات الحكومية الأخرى، وذلك اتساقاً مع التزاماتنا كأمة ومجتمع ودولة تصبو إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. مع ذلك، لا يزال هناك عمل كثير، ونحن ندرك تماماً أن المهمة سوف تتطلب الاجتهاد والمثابرة. والمساعدة المقدمة من مكتب المدعي العام إلى السلطات القضائية الوطنية لغرض تعزيز القدرات الوطنية حيوية الأهمية وستبقى ذات أولوية عالية إلى حين أن تغلق المحكمة أبوابها – شأننا في صربيا شأن بقية دول المنطقة.

وبغية تقديم إسهام ناجح لتحقيق السلام والمصالحة في المنطقة، نرى أنه ينبغي أن يظل التعاون الإقليمي أولوية. وبدون التعاون الكامل من قبل البلدان التي ارتكبت الجرائم على أراضيها، لا يمكن للعدالة أن تأخذ مجراها. وللتعاون الإقليمي أهمية رئيسية في مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الجنائية الدولية – خصوصاً في الفترة القادمة. وهذا التعاون مع ممثلي النيابة العامة المعنيين بجرائم الحرب في كرواتيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود، ومع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو يزداد كثافة باستمرار، ويتجلى أحدث مثال على ذلك في نجاح التحقيق الصربي – البوسني المشترك الذي أدى، في ٥ كانون الأول/ديسمبر، إلى اعتقال خمسة من المشتبه بهم في صربيا و ١٠ في البوسنة والهرسك على ذمة قضية سيئة السمعة لاختطاف ٢٠ شخصاً من قطار بالقرب من قرية ستربتشي البوسنية في عام ١٩٩٣ وقتلهم.

فالعشرون عاما التي استُغرقت في محاولات للتحقيق في هذه القضية والكشف عن مرتكبي هذه الفظائع البشعة ما كان يمكن أن تنجح بدون التعاون المكثف داخل أجهزة القضاء والشرطة في البلدين، ولا سيما خلال السنتين الماضيتين. كما أود الإشارة إلى أنه قد تم تبادل الأدلة في ٢٥٢ حالة حتى الآن. ومن أحدث العناصر الإيجابية الأخرى في هذا المسار هو الاتفاق على تبادل ضباط الاتصال الذي تم توقيعه في ١١ أيلول/سبتمبر بين المدعين العامين لجرائم الحرب في صربيا والبوسنة والهرسك، الأمر الذي سييسر التعاون الثنائي فيما يتعلق بسبل الحصول على الأدلة.

وبالنظر إلى جهود صربيا السابقة الذكر، فضلا عن الاتجاهات الإيجابية المذكورة آنفا، فلا بد من الحفاظ على هذا الزخم. كما أنه يحق لنا أن نتوقع من جميع البلدان المنبثقة من يوغوسلافيا السابقة أن تفعل الشيء نفسه، وأن تقوم بالتحقيق والمحاكمة على جرائم الحرب التي كان الصرب ضحايا فيها. فهذا هو واجبهم ليس تجاه الضحايا وتجاه شعوبهم فحسب، بل تجاه البشرية أيضا.

وقد أشرت في جلسات سابقة لمجلس الأمن بشأن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ومؤخرا في الجلسة العامة للجمعية العامة إلى الحاجة إلى أن نشهد الانتهاء من العمليات المعروضة على المحكمة وتقديم عناصر الدفاع من خلال إجراءات عادلة وعاجلة، حيث إن الإجراءات التي طال أمدها والتي تسبب في إطالة مدة الاحتجاز تتنافى دائما في الغالب مع القواعد المعترف بها التي تنظم حقوق المتهم. ووفقا لذلك، فإننا نعتبر قضية فويسلاف شيشيلي مؤشرا، حيث تم احتجاز المتهم دون إصدار حكم على مدى ما يقرب من ١٢ سنة بعد استسلامه طوعا. وقد شددت على أن هذه القضية لا تساعد في بناء سمعة المحكمة، وأن التدابير الملموسة التي ينبغي أن تتخذ على وجه السرعة من أجل إطلاق العنان للإجراءات القانونية في هذه القضية قد ظلت في حالة جمود. وتحقيقا لهذه الغاية، أود أن أؤكد على أن صربيا لم تقدم أي طلب إلى المحكمة إلا لإنجاز القضايا العالقة مع إبداء الاحترام الكامل لحقوق المحاكمة بالنسبة للمتهمين والدفاع. وعلى النحو الوارد في تقرير الرئيس ميرون (S/2014/556) المقدم في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، فقد أمرت الدائرة الابتدائية بقرار من الأغلبية بالإفراج المؤقت عن فويسلاف شيشيلي إلى صربيا إلى أجل غير مسمى لأسباب إنسانية.

وبالتزام صربيا بسياسة السلام والاستقرار، فضلا عن التعاون والحوار على الصعيد الإقليمي، فإنها لا تقبل ببيانات التحريض على الحرب مهما كان مصدرها. وبالمثل، فإن بلدي لا يمكنه أن يقبل ادعاءات المسؤولية الجماعية والإدانة. وبمراعاة الطريق الذي قطعته بلداننا على مدى العقدين الماضيين، بالانتقال من رماد الحرب والدمار على طريق إقامة السلام والسعي إلى تحقيق المصالحة، ووصولا إلى التصالح مع الماضي والتطلع على وجه الخصوص إلى المستقبل لإنجاز العمل الذي لا يزال ينتظرنا، فلا يمكن المبالغة في تقدير أهمية التعاون الإقليمي. وفي حين أن الكثير قد قيل عن النجاحات التي حققت حتى الآن، كما هو الحال في أي مسعى، فمن أجل أن يجني المرء ثمرة النجاح كاملة يتعين عليه أن يتسم بالتطلع إلى الأمام والشجاعة والمثابرة. أما إساءة استغلال الأحداث والحالات من أجل تحقيق الأهداف السياسية فليست تطلعا ولا شجاعة، ولا يمكن الحديث عن فعاليتها إلا في تأجيج شقاق الماضي.

أما التصريحات التي أدلى بها فوييسلاف شيشيلي بعد الإفراج المؤقت عنه فلا تختلف عن تلك التي أدلى بها بصورة منتظمة في قاعة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد قال في عدد من المناسبات إنه لن يقبل بفرض أي قيود على تصريحاته العامة. ومع ذلك، فقد

أُطلق سراحه. وفي القرار المتعلق بإطلاق سراحه، من المؤكد أن الدائرة الابتدائية كانت على علم جيدا بنوع التصريحات التي من شأنه أن يدلي بها. ولا يمكن أن تُنسب تصريحاته المعادية لحكومة جمهورية صربيا وسياساتها إلى جمهورية صربيا، وليس هناك أي أساس على الإطلاق لتوجيه أي اتهام لبلدي وحكومته بأي شيء موجه ضدهما في تصريحات السيد شيشيلي قبل أو بعد إطلاق سراحه. وفيما يتعلق بأثر تلك التصريحات والآراء السياسية التي تدافع عنها، فإن النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات القليلة الماضية تقدم دليلا كافيا على على كونها هامشية.

فزعزعة الاستقرار في المنطقة ليست في مصلحة صربيا، كما أنها ليست في مصلحة بلدان البلقان أو أوروبا. فإن ما نطمح إليه جميعا هو احترام الانجازات الحضارية والديمقراطية، وسيادة القانون وتحقيق التقدم الاقتصادي والاستقرار في المنطقة. فمن الصعب بناء السلام والاستقرار في المنطقة، ولكن من السهل جدا تدميرهما. وأود أن أذكر المجلس بأن الخطاب الذي يحض على الكراهية لا يقتصر على صربيا، بل إنه للأسف يمثل ظاهرة على نطاق المنطقة.

وكما ذكرت من قبل في مناقشة مجلس الأمن قبل ستة أشهر (انظر S/PV.7192)، ومع الأخذ في الحسبان أن صربيا ملتزمة التزاما ثابتا بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وأن عشرين عاما قد انقضت منذ إنشائها، فإنني أود أن أشير مرة أخرى إلى أن بلدي يعلق أهمية كبيرة على المبادرة التي ترمي إلى التأكد من السماح للأشخاص الذين أدانتهم المحكمة في لاهاي بقضاء مدة الأحكام الصادرة ضدهم في الدول التي نشأت في إقليم يوغوسلافيا السابقة. وفي هذا السياق، أود أن أذكر بأنه، منذ عام ٢٠٠٩، طلبت صربيا التوقيع على اتفاق من هذا القبيل مع المحكمة، وتسعى سعيا حثيثا إلى تعزيز تلك المبادرة. وقد أرسل المسؤولون في صربيا رسائل إلى الأمم المتحدة والمحكمة في مناسبات عديدة، ولكن للأسف لم يُحرز أي تقدم.

ودون الحكم مسبقا على نتائج هذا الطلب الإنساني البحت، ومع الأخذ في الاعتبار أن الرئيس ميرون في عدد من المناسبات قد ذكر في تقاريره وبياناته العلنية أن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية تعمل بنشاط لكفالة التوصل لمزيد من الاتفاقات من أجل زيادة قدرتها على الإنفاذ، وأنه يرحب بالتعاون بين الدول في هذا الصدد، ستقدر صربيا إتاحة فرصة للتوقيع على مثل هذا الاتفاق. فنتائج السنوات العديدة من تعاونها مع المحكمة تشير إلى أن بلدي يأخذ هذه المسألة بكل جدية، وأنه على استعداد لقبول إشراف دولي على إنفاذ الأحكام وتوفير كل ما يلزم من ضمانات.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد من جديد على استعداد صربيا – لمصلحتها – لتناول مسائل المحفوظات الخاصة بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونحيط مجلس الأمن علما بموقفنا الرسمي بشأن هذا الموضوع الذي أعلناه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وبلدي على استعداد للمشاركة بنشاط في جميع المناقشات المقبلة، ولمواصلة التعاون مع الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين بشأن هذه المسألة. وكما كان الحال في الماضي، فإن صربيا على استعداد للوفاء بجميع الالتزامات المترتبة على التعاون مع المحكمة والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية.

وأود أن أختتم بالإعراب مرة أخرى عن ارتياح بلدي إزاء التقدم المحرز في ترسيخ القدرات التشغيلية لفرع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية في لاهاي. فعملها يمثل أهمية رئيسية في تيسير التحقيق الكامل للعدالة، وبخاصة في تمكين استمرار العمل الذي تضطلع به الهيئات القضائية الوطنية في ملاحقة مرتكبي جرائم الحرب، وسيظل عملها يتسم بنفس القدر من الأهمية. ويضطلع النظام القضائي الدولي بدور رئيسي في هذه

العملية، كما أنه ملزم بتقديم إسهامات عن طريق الاحترام الكامل للمعايير الدولية ومبادئ حقوق الإنسان. وأود أن أشير مرة أخرى إلى التزام صربيا بتحقيق السلام الإقليمي والاستقرار والمصالحة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد دروبنياك (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالترحيب برئيسي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، القاضيين ميرون ويونسن، وكذلك المدعيين العامين براميرتس وجالو. ونثني على عملهم الهام، ونقدر ما قدموه من تقارير شاملة عن عمل المحكمتين (S/2014/546 و S/2014/556) والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين في الفترة المشمولة بالتقرير.

هناك رمزية مناسبة في تاريخ جلسة مجلس الأمن اليوم. فنحن اليوم نحتفل بيوم حقوق الإنسان؛ وبالأمس احتفلنا باعتماد اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. والقضايا التي نناقشها الآن تتناسب مع إطار كلتا الفئتين.

إذ تستعد المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة للخلوص من عملها إلى نتيجة نهائية بعد أكثر من عقدين على إنشائها، فقد كان هناك تركيز متزايد على المسألة التي أهملتها المحكمة المتعلق بالتركة. وقد أُثني على المحاكم المخصصة على نطاق واسع لقيامها بدور رائد في وضع القانون الجنائي الدولي وتنفيذه. وقد قدمت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة مجموعة مثيرة للإعجاب من الاجتهادات القضائية في مجال القانون الدولي الإنساني والإجراءات الجنائية الدولية. وقد أسهمت في وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب، وتوفير حافز أمام السلطات القضائية على الصعيد المحلي لإتمام الإجراءات بنزاهة ولإدماج المعايير القانونية الدولية. ونظرا لوجود المحكمة، يجري الاستماع إلى أصوات الضحايا وإنشاء سجلات تاريخية خطية، وهو ما يمثل تركة قيمة.

وما من شك في أن الإسهام الرئيسي للمحكمة في تحقيق السلام والأمن، والاستقرار الإقليمي، والمصالحة هو تحديد الحقائق التي لا نزاع عليها والمسؤولية الجنائية الفردية، ومقاضاة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الصارخة والواسعة النطاق للقانون الدولي الإنساني. والطريق إلى العدالة ليس سهلاً، ولكن في آخر نهايته يكمن السلام والاسترضاء.

وكما قد يقول كثيرون – وفي الحقيقة كما قيل هنا اليوم – إنَّ العدالة المؤخرة هي العدالة المنكَرة. ففي رأينا أنَّ محاكمة سريعة ينتج عنها قرار محكم – إدانة أو تبرئة – لا تشكِّل أحد أهمّ الحقوق الأساسية للمتَّهم فحسب، بل حقاً أساسياً مساوياً للضحايا أيضاً. فالإجراءات القضائية المطوَّلة قد تُضعِف الثقة العامة بالعدالة الدولية وإدارتها اللائقة. وفي هذا الصدد، ينبغي ألاَّ ننسى قضية العقل المدبِّر للأحداث الرهيبة في يوغوسلافيا السابقة، سلوبودان ميلوسيفيتش، التي طال أمد إجراءاتها القضائية حتى أنَّ وفاته أحبطت الإدانة التي استحقها. فالمحاكمات الطويلة جداً، التي لا تقاس بمجرَّد الأشهر، بل بالسنوات العديدة الكثيرة، ليست استثناءً في ممارسة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، بل إنها القاعدة للأسف.

إنَّ فويسلاف شيشيلي، السيئ السمعة لمتاجرته بالحروب، اتُّهِم في عام ٢٠٠٣ بارتكاب جرائم حرب وأخرى ضد الإنسانية، فضلاً عن إلقاء خطابات تحريضية ونشر الكراهية في الوسائط الإعلامية وأثناء المناسبات العامة. وهذه الأخيرة هي بالتحديد ما يقوم به شيشيلي الآن. وتجدر الإشارة إلى أنَّ اتهام المحكمة لشيشيلي طوله ٣٣ صفحة. فقد دعا إلى أيديولوجية تركت آلاف القتلى، وجرائم فظيعة ودماراً ومعاناة في أعقابها. وإذا تصوَّر الرأي العام، وبخاصة الضحايا، أنَّ إجراءات المحكمة وقراراتها غير عادلة أو غير متوازنة

إجمالاً، فإنها قد تُنتِج أثراً معاكساً للأثر المتوخى. ويمكن لهذه التصورات السلبية أن تنتج عن عدد من العوامل، تشمل بشكل خاص محاكمات مطوَّلة، مثل قضية فويسلاف شيشيلي، على الرغم من حقيقة أنه قد أسهم فيها بنفسه إلى حدٍّ كبير.

لقد أطلِق سراح شيشيلي لأسباب إنسانية، لكنَّ التداعيات الحالية لذلك القرار هي أيُّ شيء سوى الإنسانية. وأقلُّ ما يُقال هو أنه من الصعب فهم سبب الإفراج عن شيشيلي بدون شروط واضحة متعلقة بأنشطته وسلوكه. وحقيقة أنه يُسيء استخدام حريته المؤقتة بأكبر قدر ممكن لا تفاجئ أحداً يعرف تهمته وسلوكه أثناء المحاكمة. والشروط الأساسية للإفراج المؤقت، كما وردت في النظام الداخلي للمحكمة وأدلَّتها، تنصُّ على أنَّ المتهم المفرَج عنه مؤقتاً يجب ألاَّ يُعيق الإجراءات القضائية بأي شكل من الأشكال، أو يسيء بأفعاله إلى أسس العدالة الدولية، التي من أجلها أنشئت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. والتصعيد المحتمَل للأنشطة السياسية لشيشيلي، وخطر أنَّ خطابه الداعي إلى الكراهية قد يكسب مناصرين جدداً، فضلاً عن الأتباع، يُضرَّان بجوهر أسس السلام والاستقرار في جنوب – شرق أوروبا. وانتظار تحقيق العدالة أكثر من ١١ سنة مؤلم وصعب بما يكفي؛ ومشاهدة المتَّهم طليقاً وقادراً على مواصلة خطاباته التحريضية، واستفزازاته الفاضحة التي حوكم بسببها مسألة أكثر من صعبة: إنها غير مقبولة ومهينة كلياً.

وبسبب هذا كله، قرَّر رئيس جمهورية كرواتيا، إيفو يوسيبوفيتش، أن يلفت نظر المحكمة ومجلس الأمن إلى تأثير قرار الدائرة الابتدائية بالسماح بالإفراج المؤقت عن شيشيلي. وقد وُزِّعت رسالته بصفتها إحدى وثائق المجلس والجمعية العامة (S/2014/839، المُرفق)، ونأمل أن يكون الأعضاء قد أحاطوا علماً بها. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، اعتمد البرلمان الكرواتي إعلاناً متعلقاً بقرار المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بالإفراج عن شيشيلي مؤقتاً، معرباً عن قلقه العميق. وإننا نُشيد بالتحرك الأخير للمدَّعي العام براميرتس، الداعي إلى إلغاء طلب المحكمة بالإفراج عن شيشيلي مؤقتاً، بالاستناد إلى فكرته القائمة على أساس متين، ومفادها أنَّ ثقة المحكمة بسلوك شيشيلي كانت بدون أساس. ونتوقع لهذا التحرك أن يُلبَّى سريعاً.

إنَّ المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة تصف دورها على صفحتها الشبكية الرسمية كما يلي:

”لقد أسهمت المحكمة في سجلٍّ تاريخي لا جدال فيه، بمكافحة الحرمان ومساعدة المجتمعات المحلية على التصالح مع تاريخها الحديث. إذ لم يعد ممكناً إنكار الجرائم في جميع أنحاء المنطقة.“

وبالإفراج المؤقت عن شيشيلي، لم يقتصر الأمر على تجاهل تلك الأهداف النبيلة، بل تمَّ التنازل عنها بشكل خطير. وشيشيلي الآن يسخر من الضحايا ومن العدالة الجنائية الدولية على السواء. وهو من خلال خطاباته ينشر الكراهية التي أدت إلى الحرب في يوغوسلافيا السابقة. ومع أننا لا نشكك في الأساس القانوني لقرار المحكمة، فإنه يتعين علينا أن نقول بصوت عالٍ وواضح إنَّ الإفراج عن شيشيلي ليس أقلَّ من ضحك ساخر في وجوه ضحاياه الذين لا حصر لهم. وبالنظر إلى سلوك شيشيلي الاستفزازي والمسيء والخطير للغاية، فإنَّ كرواتيا تأمل بصدق أن ينضمَّ إلينا كثيرون في التعبير عن عدم رضاهم والمطالبة بوضع نهاية حاسمة له.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنَّ البرلمان الأوروبي اتخذ في بروكسل في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر قراراً بشأن قضية شيشيلي، يُدين بقوة متاجرته بالحروب، ويستهجن أنشطته العامة الاستفزازية. ويلاحظ القرار بقلق أنَّ فقدان ردة الفعل السياسية الكافية والاستجابة القانونية من السلطات الصربية لسلوك شيشيلي يقوِّضان ثقة الضحايا بالعملية القضائية. والبرلمان الأوروبي في الوقت نفسه يشجع في القرار المحكمة

الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة على اتخاذ إجراء حازم لإعادة تأكيد الثقة بالمحكمة، بعد إضعافها بالبيانات العامة المروِّعة والمرفوضة التي أدلى بها شيشيلي. ونأمل للرسائل الواردة في هذا القرار الهام أن تؤخذ على محمل الجد من جميع المعنيين.

إنَّ بعضنا كان حاضراً في هذه القاعة نفسها قبل أكثر من ٢١ سنة، حين اتخذ مجلس الأمن القرار ٨٢٧ (١٩٩٣)، بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ومنذ ذلك الحين قطعت كرواتيا شوطاً طويلاً، بحيث أصبحت دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) على السواء، ومرساة للاستقرار والتعاون في المنطقة. وآخر ما نحتاج إليه اليوم، فيما المجتمع الدولي بأسره يواجه كل التحديات الجديدة للقرن الحادي والعشرين، أن يُترَك مجرم حربٍ متهم طليقاً ليستحضر أشباحاً من الماضي، ويثير الكراهية والتعصب الوطني. وعلى جميع الذين في وضع يؤهلهم لوقف ذلك، سواء عبْر الإجراء القضائي أو البيانات العامة، أن يفعلوا ما بوسعهم. فالتقاعس في هذا الشأن ليس خياراً مقبولاً.

إنَّ كرواتيا ستمضي في دعم الهدف الفوري للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة – إنهاء الإفلات من العقاب ومحاكمة المسؤولين عن أخطر الجرائم في يوغوسلافيا السابقة – فضلاً عن هدفها الطموح والأطول أمداً، وهو المساهمة في إحلال سلام دائم في المنطقة. ونحن نحترم احتراماً كاملاً استقلال المحكمة والدائرة الابتدائية ودائرة الاستئناف التابعتين لها، ونُدرك تماماً التحديات التي تواجهها. وإننا موافقون أيضاً على أنَّ المصالحة وبناء الثقة يجب أن ينطلقا من داخل المجتمعات بشكل رئيسي. لكنَّ المحكمة لا توجد في فراغ، ولقراراتها تأثير ميداني، سواء كان إيجابياً أم سلبياً. وليس من الحكمة تجاهل هذه الحقيقة الهامة. ومن الواضح أنّ قرار الإفراج مؤقتاً عن شخص اتُّهِم بجرائم حرب عديدة، ارتُكِبت في البوسنة والهرسك وفي كرواتيا، لن يضيف سوى مزيد من عدم الثقة المتنامي بالمحاكم الدولية والعدالة التي تقدمها، حتى بين الذين هم أنصار أقوياء للقانون الجنائي الدولي.

أخيراً، أود أن أؤكد دعمنا الكامل والمتواصل لعمل المحكمة، على الرغم من النقد الذي أعربت عنه كرواتيا اليوم وفي مناسبات سابقة. وسنمضي في التعاون الكامل مع المحكمة، ونأمل أن تُستخدَم الدروس المستفادة بشكل ملائم لتحسين العدالة الجنائية الدولية والعمل المستقبلي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي تدعمه كرواتيا بقوة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا ليدلي ببيان آخر.

السيد ميلانوفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): إنني مضطر للأسف لأخذ الكلمة مرة أخرى. فهذه الهيئة هي أسمى بكثير من أن يساء استخدامها للقيام بحملة للانتخابات المحلية. ولا يمكن القول أن سلوك كرواتيا فيما يتعلق ببعض الأحداث الأخيرة كان مؤاتيا تماما للبناء على ما حققناه حتى الآن – وليس المستقبل الذي نطمح إليه جميعا. فلا يحتاج المرء للنظر إلى أبعد من طريقة معاملة أفراد الأقلية الصربية في كرواتيا على مدى العشرين عاما الماضية وحتى اليوم، وطبيعة الحوادث المتكررة الموجهة ضدهم.

وقد استثمرت صربيا جهودا كبيرة في تحقيق الاستقرار في علاقاتها الحساسة مع كرواتيا وفي حل المسائل المعلقة على الرضا المتبادل والمنافع. ووجدت العديد من المشاكل في مجال سيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات وعودة المشردين من الصرب واستعادة ممتلكاتهم، في مسيرة كرواتيا نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ولا تزال موجودة اليوم، وستبقى بعد انضمامها. وكان من الممكن طرح تلك المشاكل والإصرار على الحلول، ومع ذلك فإن بلدي لم يفعل ذلك، ورأى أنه يمكن حل المسائل المفتوحة في السياق الثنائي، وأن التكامل

الأوروبي من جانب جميع بلدان المنطقة أكثر أهمية للاستقرار الإقليمي ويمكن أن يؤدي إلى حل جميع المسائل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا ليدلي ببيان آخر.

السيد دروبنياك (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): ليس من دواعي سروري أن آخذ الكلمة اليوم للمرة الثانية. ولكن لا يمكنني أن أترك بعض الأجزاء من المداخلة الثانية لصربيا بدون رد. وسوف أستخدم قرار البرلمان الأوروبي في قضية شيشيلي للرد على بعض التعليقات. ينص القرار على ما يلي:

”حيث أن شيشيلي دعا في تصريحاته العامة مرارا وتكرارا لإنشاء صربيا الكبرى، وأطلق الإدعاءات بشأن البلدان المجاورة علنا، بما في ذلك كرواتيا الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي، وحرّض على الكراهية ضد الشعوب من غير الصرب“.

”يؤكد أن البيانات الأخيرة التي أدلى بها شيشيلي يمكن أن تؤدي إلى تقويض التقدم المحرز في التعاون الإقليمي والمصالحة، وإفساد الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة “

”يذكر السلطات الصربية بالتزاماتها بموجب إطار عمل للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، والتزاماتها بوصفها بلدا مرشحا للانضمام للاتحاد الأوروبي؛ ويلاحظ مع القلق عدم صدور رد فعل سياسي مناسب ووعدم وجود استجابة قانونية من جانب السلطات الصربية ... [و] يشجع السلطات الصربية والأحزاب الديمقراطية على إدانة أي مظهر عام لخطاب الكراهية ولهجة خطابة زمن الحرب، وعلى تعزيز حماية الأقليات والحقوق الثقافية [و] يطلب إلى السلطات الصربية التحقّيق فيما إذا كان شيشيلي قد انتهك القانون الصربي، والتعزيز والتطبيق الكامل للتشريعات التي تجرم خطاب الكراهية والتمييز والتحريض على العنف“

والبرلمان الأوروبي هو المؤسسة المحورية في الاتحاد الأوروبي. ووثائقه تمثل السلطة العليا في الاتحاد الأوروبي الذي كرواتيا دولة عضو فيه، وصربيا مرشحة لهذه العضوية. يلخص القرار تماما جوهر المشكلة في قضية شيشيلي ويحدّد طريقة الخروج.

وفي الختام، أود أن أختتم بياني بالقول أنه من المؤسف، وهذا أقل ما يقال، أن يتم اليوم فتح قضية الأقلية الصربية في كرواتيا. إن مجلس الأمن هو آخر مكان حيث ينبغي مناقشة مثل هذه المسألة. ولا يوجد سبب على الإطلاق للقيام بذلك، لا سيما أثناء مناقشة بشأن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وإنني لا أجد ما يستدعي التوضيح أو تبرير الموقف الكرواتي في هذا الصدد، لأنه إذ قمت بذلك، فإني أمنح هذه المسألة أهمية لا تستحقها على الإطلاق.

ومن الناحية الأخرى، فإن شيشيلي يتعلق بمسألة لا بد من مناقشتها. إن أي ربط بين الأقلية الصربية في كرواتيا وغياب أي رد فعل من السلطات الصربية في قضية شيشيلي ليس في غير محله بشكل صارخ فقط، بل يدل أيضا على عدم قدرة صربيا على فهم خطورة قضية شيشيلي والتعامل معها. وعلى ما يبدو، فإن صربيا ترفض الاتعاظ.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.